محضر الجلسة 293

التاريخ: الثلاثاء 5 جمادى الأولى 1423 (2002/07/16)
الرئاسة: السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وثمان دقائق ابتداء من الساعة الثانية واثنين وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أفتتح الجلسة.

السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل وكالعادة توصلت رئاسة مجلس المستشارين بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية من المدة الممتدة من 9 يوليوز 2002 إلى 16 منه. عدد الأسئلة الشفهية 12 سؤال، عدد الأسئلة الكتابية 5 أسئلة.

كما توصلت رئاسة المجلس بالنصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 01-56، يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة ببيروت في 3 شعبان 1422 الموافق ل 20 أكتوبر 2001 بين المملكة المغربية والجمهورية اللبنانية لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل.

2- مشروع قانون رقم 02-16 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2002 بين المملكة المغربية وجمهورية النمسا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل.

3- مشروع قانون رقم 01-39 يقضي بتغيير القانون رقم 99-20 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

4- مشروع قانون رقم 99-15 يتعلق بإصلاح القرض الفلاحي والمحال على المجلس من مجلس النواب.

5- مشروع قانون رقم 01-30 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على انضمام المملكة المغربية إلى الاتفاق والموقع بباريس في 18 يونيو 1999 بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم و حكومة الجمهورية التونسية بشأن انتصاب مرصد الصحراء والساحل وممارسة أنشطته بالبلاد التونسية وإلى النظام الأساسي لمرصد الصحراء والساحل، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

6- مشروع قانون رقم 01-43 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية إقامة تجارة حرة الموقعة بأكادير في3 ربيع الآخر 1422(25 يونيو2001) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

7- مشروع قانون رقم 01-16 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الموقعة بإسطمبول في 10 أكتوبر 1990، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

8- مشروع قانون رقم 01-27 يوافق بموجبه من حيث المبدأ عل تصديق المملكة المغربية على القانون التأسيسي للمركز الجهوي للاستشعار عن بعد لدول شمال إفريقيا الموقع بتونس في 6 أكتوبر 1990، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

9- مشروع قانون رقم 01-51 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاق المقر الموقع بالرباط في 14شتنبر 2001 بين حكومة المملكة المغربية والمركز الجهوي الإفريقي لعلوم التكنولوجية الفضائية باللغة الفرنسية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

كما توصلت رئاسة المجلس من السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بنص البيان الذي أصدره الاتحاد البرلماني العربي تضامنا مع المملكة المغربية في خلافها مع إسبانيا حول إقامة مركز مراقبة مغربي في جزيرة ليلى المغربية. وفيما يلي نص البيان:

"الاتحاد البرلماني العربي.

الأمانة العامة.

الأستاذ مصطفى عكاشة المحترم رئيس مجلس المستشارين - الرباط.

الموضوع: الاتحاد البرلماني العربي يعلن تضامنه مع المملكة المغربية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أرفع لسيادتكم البيان الذي أصدره الاتحاد البرلماني العربي تضامنا مع المملكة المغربية في خلافها مع إسبانيا حول إقامة مركز مراقبة مغربي في جزيرة ليلى المغربية.

الرجاء من سيادتكم تعميم هذا البيان على الإخوة أعضاء مجلسكم الموقر وتوزيعه على مختلف وسائل الإعلام في بلدكم الشقيق.

وتفضلوا سيادة الأخ الرئيس بقبول أسمى عبارات التقدير والاعتبار.

هذا نص البيان:

الاتحاد البرلماني العربي يؤكد تضامنه مع المملكة المغربية.

يتابع الاتحاد البرلماني العربي بقلق شديد التوتر الذي نشب مؤخرا بين البلدين الصديقين والجارين المملكة المغربية وإسبانيا بخصوص جزيرة ليلى المغربية، لا سيما بعد أن عمدت إسبانيا إلى إرسال عدد من السفن الحربية على مقربة من الجزيرة، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر وتصعيد الخلاف بين البلدين.

ويرى الاتحاد في إقامة مركز للمراقبة المغربي في الجزيرة ممارسة طبيعية لشان من شؤون السيادة على جزء من التراب الوطني المغربي.

ويؤكد الاتحاد في هذه المناسبة مجددا تضامنه مع المملكة المغربية ومساندته ودعمه لسيادة المملكة المغربية على كامل التراب الوطني المغربي الذي يضم كذلك مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية المحتلة.

ويرى الاتحاد أن الخلافات الناشئة بين المغرب وإسبانيا حول المناطق المغربية التي لا تزال تحتلها إسبانيا لا يمكن أن يحل باستعراض القوة أو استخدامها وإنما باللجوء إلى الحوار والمفاوضات.

وبهذا الصدد يدعو الاتحاد الحكومة الإسبانية إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب لحل قضية المناطق المغربية المحتلة سلميا والتجاوب مع الاقتراح الذي تقدم به المغرب مرارا والداعي إلى تشكيل خلية مغربية إسبانية مشتركة للتوصل إلى حل سلمي عادل يعيد إلى المغرب حقوقه التاريخية في هذه المناطق ويضمن سيادته الوطنية عليها، كما يضمن للإسبانيين المقيمين فيها مصالحهم.

ويعرب الاتحاد عن استغرابه للمواقف التصعيدية التي اتخذتها بعض الأطراف التي تدعي العمل على استتباب الأمن والسلام في حوض البحر المتوسط في تأييدها لإسبانيا في احتلال أراضي في قارة أخرى وداخل دولة مستقلة ذات سيادة في مجافاة صريحة لحقائق التاريخ والجغرافيا ولحقوق الشعوب وسيادتها.

ويناشد الاتحاد البرلماني العربي جميع برلمانات العالم وحكوماته إلى العمل على احتواء الخلاف المغربي الإسباني والحيلولة دون اتساعه وفتح حوار مباشر وشامل لحل الموضوع صونا للعلاقات التاريخية القائمة بين البلدين الجارين وبين إسبانيا والعالمين العربي والإسلامي.

دمشق في 16-07-202 ، الاتحاد البرلماني العربي.

كما توصلت رئاسة المجلس من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بمراسلة تخص موضوع اعتقال مروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وتتضمن هذه المراسلة قرار اللجنة المكلفة بحقوق الإنسان البرلماني المنعقدة في دورتها 98 بجنيف وكذلك قرار اللجنة دراسة هذا الموضوع في الدورة 99 لمجلس الاتحاد الذي سينعقد بجنيف خلال الفترة ما بين 23 و26 شتنبر. تقول الرسالة:

السيد الرئيس، كما تمت الإشارة إلى ذلك في رسالته المؤرخة في 19 أبريل 2002، فإن لجنة حقوق الإنسان البرلماني قد تدارست الشكايات الواردة عليها، ومن ضمنها شكايتكم المتعلقة باعتقال وسجن السيد مروان البرغوثي خلال دورتها الأخيرة التي انعقدت بجنيف من 24 إلى 28 يونيو، وباسم اللجنة أبعث إليكم نسخة من القرار الذي تبنته والذي يكتسي طابعا سريا عقب نقاش معمق حول مختلف الجوانب القانونية المتعلقة بهذه الشكاية.

وكما تلاحظون فقد قررت اللجنة المذكورة إخبار الأجهزة المقررة للاتحاد ومواصلة دراسة هذا الموضوع. وبهذا الخصوص أبعث إليكم طبقا للمسطرة الجاري بها العمل ملخصا عن المعطيات التي تقدم بها رئيس الكنيست للجنة المختصة في إطار التحقيق التمهيدي لهذا الملف.

وكما تعلمون فخلال دورتها الأخيرة تمكنت اللجنة من الاستماع إلى محامي السيد مروان البرغوثي الذي زود اللجنة بعدة عناصر حول ظروف اعتقال واستنطاق السيد مروان البوغوثي وحول المسطرة المتبعة ضده.

وسوف تنكب هذه اللجنة من جديد على هذا الموضوع خلال دورتها المقبلة التي سنعقد خلال الفترة ما بين 23 و 27شتنبر بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لمجلس الاتحاد وذلك على ضوء شروط القبول الذي ستدلي به الأجهزة المذكورة أو المقررة، و في انتظار ذلك سأضع رهن إشارة اللجنة كل المعلومات التي ترغبون إخبار اللجنة بها حول وضعية مروان البرغوثي.

وتقبلوا السيد الرئيس عبارات التقدير والسلام." شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. قبل الشروع في جدول أعمال الأسئلة الشفهية, لدينا خمس إحاطات, الإحاطة الأولى تقدم بها فريق الاتحاد الدستوري, الإحاطة الثانية تقدم بها فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية وهناك إحاطة من الفريق الديمقراطي وإحاطة من الفريق الكونفدرالي ثم طلب إحاطة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري, تفضلوا السيد بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

نعيش هذه الأيام تطورات خطيرة في مسار العلاقات المغربية الإسبانية تجلت في التصعيد الكبير لجارتنا في الشمال على اكثر من مستوى للضغط على بلادنا بقصد إخلاء جزيرة ليلى المغربية من الوجود المغربي بالرغم من كونها تشكل جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي.

وإن حضور ثلة من عناصر الأمن العمومي المغربي, إنما يدخل في إطار ممارسة حقوقه السيادية على أرضه من أجل مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والحد من الهجرة السرية.

ويتزامن هذا التصعيد في الوقت الذي تم فيه الإعلان عن مشروع اقتسام السيادة بين إسبانيا وإنجلترا على صخرة جبل طارق وكأنه هجوم وقائي استراتيجي تعتمده إسبانيا لصرف المغرب عن مطالبه المشروعة في استعادة المدينتين السليبتين سبته ومليلية.

إن افتعال الأزمة الحالية يندرج في سياق السياسة المتبعة من قبل جارتنا في الشمال المبنية على التجاهل التام للمطالب المغربية الرامية إلى فتح كل الملفات العالقة بين البلدين في جو من الصراحة والمكاشفة والموضوعية خدمة للجوار ولروح التعاون, الذي ينبغي أن يسود بين البلدين الذين يجمع بينهما الكثير من الروابط التاريخية ويفرضها المنطق الجغرافي.

السيد الرئيس، نعتبر أنه آن الأوان لفتح صفحة جديدة في العلاقات المغربية الإسبانية أساسها الوضوح وخدمة المصالح المشتركة بين البلدين, مما يحتم ضبط النفس واعتماد الحوار كأسلوب حضاري وديمقراطي لحل المشاكل العالقة بين البلدين.

وما دفعنا لتقديم هذه الإحاطة هو التساؤل عن الكيفية التي ينبغي أن تعتمدها بلادنا لتوضيح الموقف المغربي إزاء الاتحاد الأوروبي الذي بدا منحازا للأطروحة الإسبانية لأول وهلة وهو ما أكدته البلاغات الرسمية وزكته المقالات الصحفية لنهار أمس واليوم سواء في إسبانيا أو إيطاليا أو بريطانيا, مما ينذر بتفاقم الأزمة خاصة بعد التهديدات الواضحة لرئيس الوزراء الإسباني أمس أمام الكورتيس.

وإذا كنا جميعا كمغاربة وراء جلالة الملك نصره الله للذود والدفاع عن وحدتنا الترابية وعن ممارسة كامل السيادة دون تجزيء أو نقصان, فإننا نتساءل عن الاستراتيجية التي ستنهجها الحكومة في التعاطي مع هذه الظرفية الراهنة, خاصة ونحن مقبلون على مفاوضات جديدة مع الاتحاد الأوروبي. ناهيك عن الملفات العالقة خاصة منها مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات ومكافحة الهجرة السرية.

ولذلك ومن هذا المنبر وباسم الاتحاد الدستوري نؤكد على ضرورة التزام الحكومة التركيز على التواصل مع الشعب المغربي وإشراك كل قواه الحية لنؤكد لمن يحتاج إلى تأكيد على تجند المغاربة وراء ملكهم للدفاع عن حقوق المغرب الثابتة والمشروعة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الآن الكلمة لفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية. تفضلوا السيد الأستاذ محمد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، الأخوة المستشارون،

كلفني فريقي فريق الحركة الشعبية لتقديم هذه الإحاطة وهي فقط مناسبة لإخبار جميع الأطراف بان البرلمان المغربي مهتم بموضوع جزيرة ليلى. ليس من باب الإثارة ولا بالتصعيد ولكن من باب الاهتمام على اعتبار أن النظم الديمقراطية يشكل فيها البرلمان المحاور الأساسي بين البرلمان وبين الحكومة.

وبالتالي فمسألة من هذا النوع يتعين أن يكون البرلمان أول من يعلم كي لا يستقي الأخبار من جهات مختلفة، وأيضا لتكون هناك استراتيجية للعمل وللتواصل من جهة، ومن جهة أخرى نرجو ونتمنى ألا تكون مسألة جزيرة ليلى هو سبب فقط للتصعيد من جانب الدولة الإسبانية ومن جانب الحكومة الإسبانية بجهة خاصة اعتبارا إلى ما تشهده العلاقة بيننا وبين جارتنا كذلك منذ شهور من توتر, فنتمنى أن يغلب التعقل ونتمنى ألا يكون التصعيد من جهة وبالتالي نعتبر أن البرلمان بالدرجة.. الأولى هذه المسالة وأيضا نعلن تجندنا وتضامن الجميع من اجل هذه القضية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن للفريق الديمقراطي. تفضل السيد الرئيس سعيد التدلاوي:

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

طبقا للمادة 128 نحيط المجلس علما بقضية طارئة ومن خلاله الرأي العام الوطني بموقف الفريق الديمقراطي من قضية جزيرة ليلى المغربية.

من المعلوم أن أنظار العالم تتجه نحو بلادنا نظرا لردود الفعل التي أثارها موضوع جزيرة ليلى المغربية ومما لا شك فيه أن الأدلة التاريخية والجغرافية تؤكد مغربية هذه الجزيرة كما ورد ذلك في البيانات والتوضيحات التي قدمها الجانب المغربي لوسائل الإعلام الوطنية والدولية خلال الندوة الصحفية التي عقدها كل من السيد وزير الخارجية وكاتب الدولة في نفس الوزارة.

وأمام التصعيد الذي تعرفه هذه القضية والمبني أساسا على خلفيات اقتصادية وسياسية, فإن الفريق الديمقراطي

يعلن تأييده المطلق لكل المبادرات التي اتخذتها حكومة صاحب الجلالة في إطار الحفاظ على السيادة الوطنية والمساعي التي تبذلها من أجل تطويق الموضوع وحله بطريقة سلمية وفق الشرعية الدولية، وبناء على الحقوق التاريخية في إطار الدفاع عن الوحدة الترابية لبلادنا واستكمال تحرير كل الأجزاء المحتلة من طرف الأسبان، ويعبر عن تجنده الدائم وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله قائد مسيرتنا المظفرة والضامن لوحدتنا الترابية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الديمقراطي. الآن الكلمة للفريق الكونفدرالي, تفضلوا السي العلمي.

المستشار السيد العلمي لهوير:

السيد الرئيس, السادة الوزراء, إخواني المستشارين,

نتدخل مرة أخرى في إطار الإحاطة علما لنشهدكم جميعا ومن خلالكم الرأي العام على ما وصلت إليه بلادنا من تجاوزات وخروقات تزيد من تعميق أزمة مجتمعنا وضرب كل مقوماته التأطيرية والنضالية وركائز تماسكه الاجتماعي.

أيها السادة المستشارون, في نقطة إحاطة سابقة أثرنا انتباهكم إلى المسلسل الذي يستهدف ضرب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمس برموزها وتفكيك قطاعاتها ونخبركم اليوم بان هذا المسلسل مستمر في تصاعد وأخذ أبعادا خطيرة وأشكالا جديدة فرضت علينا من جهة التذكير ومن جهة ثانية التعبير عن موقفنا من هذه المؤامرة.

لقد انخرطت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ تأسيسها وبقوة في الدفاع عن وحدة الوطن وقضايانا القومية واختارت الانحياز الكلي لطموحات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي في العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة.

وهكذا سعت بيد مفتوحة إلى التنسيق مع المركزيات النقابية وانخرطت في بناء الكتلة الديمقراطية من أجل تعديل ميزان القوى العام في بلادنا في أفق بناء مغرب ديمقراطي قوي. وكان بحق إضراب 14 دجنبر 1990 نقطة تحول كبرى في مسار الحياة السياسية والاجتماعية في بلادنا.

إخواني المستشارين، لقد قررنا بوعي تاريخي وبمسؤولية وطنية الاستمرار على العهد والوفاء للثوابت ولخطنا النضال الذي صاغه وجسده الكونفدراليون والكونفدراليات. فعلى المستوى القومي نستمر في رفضنا القوي لمسلسل التطبيع مع العدو الصهيوني وتصدينا المستمر للوبي الصهيوني الضاغط ببلادنا.

وعلى المستوى الوطني ظلت الكونفدرالية وفية لمهامها الطبيعية المتمثلة في النضال والكفاح ضد مسلسل التزييف والفساد السياسي والتفقير والإقصاء الاجتماعي ومواجهة الليبرالية المتوحشة الزاحفة على كل الحقوق والمكتسبات.

إن قوى الطغيان والتسلط تستهدف ضرب قلاع الصمود والتصدي كجزء من استراتيجية التفكيك التي تستهدف كل التنظيمات المجتمعية الجادة والمخلصة لهموم وطموح الشعب المغربي. وفي هذا السياق تم توظيف جهات مختلفة وأساليب متعددة لضرب وتفكيك التنظيمات الكونفدرالية.

وبعد فشل كل هذه المحاولات تم اعتماد آلية جديدة قضت بمنح السلطات العمومية وجهات حكومية الحق في التدخل والتحكم في الشأن الداخلي التنظيمي للكونفدرالية. وهكذا ولأول مرة في تاريخ الحركة النقابية الوطنية يصدر قرار تحكمي يحاول منع الكونفدرالية من ممارسة جزء من مهامها التنظيمية الداخلية, حرصا منها على حق تصحيح الأوضاع المختلة بالنقابة الوطنية للتعليم.

هكذا وبقدرة قادر تحول هذا القرار من قرار استعجالي يبث في الشكل إلى قرار كامل يتدخل ويحسم في الموضوع, ضدا على القوانين الأساسية لمركزيتنا وضدا على قانون لنقابات الذي يجرم التدخل في الشأن الداخلي للمركزيات النقابية الذي يجرم التدخل في الشأن الداخلي للمركزيات النقابية سواء من طرف الحكومة أو المشغلين.

إذن فهذه سابقة خطيرة تؤشر على أننا ندخل في مرحلة جديدة سيسودها التحكم بدل الديمقراطية، والتسلط بدل الحوار لتصبح كل التنظيمات المجتمعية مجرد ملحقات إدارية.

وانسجاما مع موقفنا ومبدئنا نخبركم ومن خلالكم الرأي العام الوطني أننا على العهد مستمرون في رفض كل القرارات التحكمية مهما كان مصدرها وعلى النضال عازمون.

ولذلك وحماية لحقوق ومكتسبات الشغيلة التعليمية، وتحصينا لأداتها التنظيمية والنضالية، ومن أجل وضع حد لمسلسل الانحراف التنظيمي والنضالي، نعلن للشغيلة التعليمية المغربية وللرأي العام بأننا نعقد هذه اللحظة المؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار "الانتصار للوحدة والنضال والديمقراطية" بالمركب الثقافي (زفزاف) بالمعاريف بالدار البيضاء. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السي المعطي بنقدور. المستشار السيد المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي, أريد أن أتدخل في إطار إحاطة المجلس، ومن خلاله الرأي العام، بموقف الجارة إسبانيا. واستعلت كلمة "الجارة" لأنها لها مدلول ومفهوم, والتي عبرت في حركاتها ببوارجها حول مياهنا وداخل مياهنا الإقليمية وما أطلعتنا به الصحف وما تناقلته الفضائيات من أن المغرب كما تدعي تطاول على رقعة من أرضها, ناسية المواثيق والعهود والوثائق التي تثبت ملكية ونسبية تلك الأماكن للمغرب.

وكذلك أريد في الإحاطة التي فيها شيء من الاستغراب من موقف الاتحاد الأوربي الذي أصدر موقفا قبل أن يتأكد ويطلع على الوثائق الدامغة، فكان من باب أحرى وأولى لمجموعة وتكتل أوربي قبل أن يصدر قرارات أن يطلع على الوثائق التي بإمكانها كما هو معهود فيه أن نستعمل هاته العبارة أن يكون هناك تدخل بخيط أبيض عوض أن يعمق الشقة بين دولتين شقيقتين, يربط بينهما تاريخ مشترك... دولتين صديقتين يربط بينهما تاريخ ضارب في العمق.

فباسم فريقي تداولنا وأردنا أن, علما أن هاته النقطة ستكون مطلبا لجميع الفرق ونحن كالجسد الواحد, إذا اشتكى منه عضو تداعى له باقي الجسد بالسهر والحمى، يعني المغاربة جميعا لا يمكن أن يتخلوا أو أن يسكتوا على من يريد أن يتطاول على ولو حبة رمل من أراضيهم. فلنا موقف واحد وراء جلالة الملك.

وبالمناسبة أحيط المجلس علما أن فريقي طلب عقد لجنة الخارجية والحدود. أريد من الحكومة أن تستجيب لهذا الطلب الفوري بعقد اجتماع ليطلع السيد وزير الخارجية المستشارين على المستجدات في هذه القضية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار. وبهذا نكون قد أنهينا الإحاطات المقدمة لدى مجلسنا الموقر والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة. فهناك عدد الأسئلة التي تمت برمجتها 18 سؤالا شفهيا سحب منها سؤال واحد.

وفي البداية هناك سؤال آني موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية ويتعلق بالفلاحين الذين يتفاجؤون بمطالبة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في تسديد ما بذمتهم من ديون رغم هزالة المحصول، للمستشارين المحترمين السيد محمد بن الشايب والسي محمد بلحسن خيير. تفضل السيد المستشار المحترم السي بن الشايب.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

السيد الوزير, تعلمون أن حصيلة هذا الموسم من الحبوب دون المتوسط إن لم نقل بالهزيلة في بعض المناطق وخاصة بجهة الشاوية ورديغة وجهة تادلة وعدد من المناطق الشبه الجافة. وتعلمون كذلك أن عددا كبيرا من الفلاحين قاموا بتأمين محاصيلهم ضد آفة الجفاف وخاصة التعامل مع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لكنهم مع كامل الأسف أصيبوا بخيبة أمل من جراء الإقصاء المبرمج من التعويض من طرف الشركة المؤمنة "الاماندا" رغم هزالة المحصول وذلك بسبب العيوب والثغرات التي يعرفها نظام التأمين الذي تم وضعه باتفاق مع شركة "الاماندا" دون مشاركة ممثلي الفلاحين والذي يصب في أكثر بنوده لصالح الشركة المؤمنة على حساب حقوق الفلاحين.

السيد الوزير، رغم الاحتجاجات القوية والشكايات العديدة للفلاحين الذين حرموا من التعويض وكذا ممثليهم عبر مختلف المنابر وخاصة منها البرلمان اليوم يفاجؤون بمطالبة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لهم بأداء ما بذمتهم وإلا سوف يتعرضون لحجوزات دون استثناء منطقة دون منطقة علما أن معدل الإنتاج يختلف من منطقة إلى منطقة ومن جماعة قروية إلى أخرى. وعلما كذلك أن جل المدينين ليس لهم ما يحجز, إلا الأرض التي لم تعد تجد من يشتريها وخاصة البورية منها.

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لمعالجة هذه الوضعية المزرية والمقلقة والحالة أن الفلاحين يوجدون اليوم بين المطرقة وبين السندان, بين هاجس المتابعة من طرف الصندوق وبين هاجس الاستعداد لتمويل الموسم القادم؟ وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم, الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد إسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

كما هو في علم الجميع أن المحصول من الحبوب الخريفية للموسم الذي نودعه, محصول متوسط يتجاوز 50 مليون قنطار. وهذا يعني أن هناك مناطق من البلاد كان فيها المردود وافرا وأخرى كان فيها هزيلا. وسبق لنا أن سردنا هذه المناطق في حصة سابقة من حصص الأسئلة الشفوية.

أما في جهة الشاوية ورديغة فلا مناص من أن نميز بين جزء كان فيه المحصول جيدا مقارنة مع معدل العشر سنوات الأخيرة, ذلكم في إقليم بن سليمان و سطات، وجزء كان فيه الإنتاج ضعيفا في إقليم خريبكة مثلا. لكن علينا في نفس الوقت أن نثير الانتباه إلى التباين الذي يوجد في داخل كل إقليم على حدة.

هكذا وعلى سبيل المثال جماعة أولاد عبو بإقليم سطات, لم يتعد فيها المردود المتوسط 4 قناطر للهكتار ونلاحظ مثل

الظاهرة حتى داخل الجماعة نفسها. إذن علينا أن ندخل عنصر النسبية في كل ما نقول في هذا الموضوع.

فيما يخص التعامل مع القرض الفلاحي, فليس هناك من إجبارية بل يحصل التعامل مع هذا الصندوق عن طواعية واختيار. كلما في الأمر هو أن من يرغب في الحصول على قرض من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي مطالب بتأمين محصوله في المناطق التي يوجد بها نظام التأمين وهذا في صالح الطرفين أي المزارع والصندوق. لكن هناك قواعد في نظام التأمين وهي أن الجماعة التي توجد بها الحيازة المعنية بالأمر, يجب أن لا يصل فيها معدل المردودية 60٪ من معدل الإنتاج المسجل خلال السنوات الأخيرة. وفي هذه الحالة لا يتسنى المؤمن أي تعويض, غير أن القرض الفلاحي يبقى يطالب بتسديد دين الموسم على عاتق الفلاح وهذا شيء طبيعي ينتظره كل مزارع مسؤول في نهاية الموسم.

رغم هذا فالصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي ليس من مصلحته انمحاء زبنائه في الساحة الاقتصادية ومستعد للنظر في كل حالة وما على المعني بالأمر إلا أن يبادر بالاتصال مع هذه المؤسسة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم. هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم السي محمد بن الشايب, تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

شكرا السيد الرئيس.

أؤكد للسيد الوزير أن المحصول هو دون المتوسط. هو متوسط بالنسبة لعموم المغرب لأن هناك مناطق سقوية التي ساهمت في تحسين المعدل الوطني لكننا نتكلم عن الشق البوري الذي هو دون المتوسط، علما أن 10٪ من المساحات التي تكون مسقية وعلما أن معدل الإنتاج المسقي يفوق معدل المناطق البورية خمسة أضعاف أو ستة أضعاف. إذا كانت المنطقة البورية تعطي 5 قناطر المنطقة. إذن المنطقة السقوية تساهم في الرفع من المعدل بشكل كبير. إذن الا ر يتعلق بمناطق بورية والتي تعرف محصولا دون المتوسط والتي أرغمت على التعامل مع شركات التأمين للحصول على القروض من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وبالتالي الصندوق لم يحرمهم ولكن الشركة المؤمنة التي حرمتهم. المحصول هو دون المتوسط وهزيل وأكدتم السيد الوزير أن جماعة عبو كانت هي الوحيدة في إقليم سطات حسب المعطيات الرسمية لكن ما يمكنش تكون جماعة واحدة في إقليم سطات 70 جماعة يالله جماعة واحدة هي اللي مذكورة، هذا يستحيل.

إذن هناك إقصاء مبرمج وترك جماعة واحدة اللي هي في الاستفادة وهذا حقيقة ظلم وحيف وهاذ الشي ينطبق على عدد من الناطق في المغرب. حنا النظام اللي فيه عيوب والذي أقصى الفلاح من الاستفادة من التعويض وبالتالي سوف يحجز له من طرف الصندوق الوطني.

حنا كنطالبو السيد الوزير باش تحميو هاذ الفئة التي أقصيت من التعويض وإيجاد حل لها لانه نظام التأمين الذي عبرتم عليه السيد الوزير عن انه فيه عيوب وفيه ثغرات والذي كان وراء إقصاء الفلاحين من التعويض. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى بقية الأسئلة ودائما في نفس القطاع، وزارة الفلاحة والتنمية القروية، والسؤال الأول تقدم به السيد المستشار المحترم السيد محمد المنصوري حول توفير الماء للمناطق المتضررة من الجفاف. تفضل السيد المستشار السيد المنصوري

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم, السادة الوزراء المحترمون, السادة المستشارون المحترمون,

تضررت بلادنا نتيجة موجة الجفاف الحاد التي اجتاحتا ومن ضمن مظاهرها قلة المياه بل انعدامها في عدد من الجهات, حيث جفت الآبار, الأدوية والمنابع التي كانت الموارد الأساسية للسكان، مما أدى إلى أن يقطع بعضهم عشرات الكيلومترات للحصول على الماء أو شرائه بأثمان غالبا ما لا تكون في متناول ساكنة العالم القروي.

ومن منطلق الاحتياجات الملحة من الماء في هذه المناطق وضرورة التدخل لمساعدة هؤلاء السكان، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي: ما هي الإجراءات التي تقدمت بها الحكومة لتدارك هذا الوضع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس, السادة المستشارون,

سبق للسيد المستشار أن طرح هذا السؤال قبل ثلاث سنوات ونيف وخلال هذه الفترة التي تفصلنا ويوم عرض السؤال وجد هذا الأخير جوابه على أرض الواقع دون أن يستنفد طبعا مضمونه كليا, لكن هذه مناسبة أخرى للتذكير ببعض الأرقام الدالة في الموضوع.

لقد استفاد خلال هذه الثلاث سنوات من عملية التزويد بالماء الشروب ما يفوق مليون و600 ألف نفر يعيشون في 2225 دوارا أو تجمعا سكنيا عبر أرض الوطن. وهذا لعمري شيء مشرف يستحق التنويه وأشكر السيد النائب على إلحاحه على طرح هذا السؤال أن يمكننا من ذلك.

أما فيما يخص الماشية, فتحقق تهيئ 498 نقطة ماء وزعت 40 شاحنة صهريجية, خصص ما يقرب من نصفها للأقاليم الصحراوية. هذا ما يمكن أن نقول بالنسبة لهذه القضية المهمة المتعلقة بتزويد السكان والحيوان بالماء السليم أو الصالح للشرب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم. هناك، تعقيب تفضلوا السيد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أولا نشكر معالي الوزير على الإيضاحات ديالو. سؤالي يهتم بالعالم القروي، ما يعاني من ماء وطرق والكهرباء والتمدرس ولكن نتكلمو على الماء اللي هو ضروري لا سيما المناطق البورية. حقيقة. قدمت سؤالا, قدمته لان الحكومة مادارتش شي جديد, شي مجهود جبار لحفر الآبار والسدود التلية مثلا حنا المنطقة البورية اللي عندنا هي إقليم الخميسات ما شفنا حتى شي سد تلي: منطقة تعاني الكثير من هاذ الماء وقدمت واحد السؤال ديال على الأقل الخرائط ديال الماء. كاين الناس كيدير مجهود وجماعات ولكن ما كاينش خرائط, شحال من واحد كيضيع فلوسو؟ كنطلبو من السيد الوزير باش يدير المجهود ديالو على هاذ الخرائط ديال الماء, على الأقل الإنسان يعرف فين غادي يحفر؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم, الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

تعلمون جيدا السيد المستشار, السادة المستشارون, هذه الخرائط لا تضعها وزارة الفلاحة بل هي من اختصاص وزارة التجهيز ويمكن لأي كان أن يعثر عليها وأن يستفيد منها. يكفي الاتصال بالمصالح المائية لوزارة التجهيز. لا أظن أن هناك امتناع حتى في بيع هذه الخرائط حيث أننا نتداولها تقريبا يوميا عندما نكون محتاجين إليها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا رئيس الوزير. ننتقل إلى السؤال التالي حول النسب المرتفعة التي يفرضها صندوق القرض الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة السي محمد المنصوري, المهدي عثمون, إبراهيم فضلي وصوالحي بوزكري والأستاذ محمد الجوهري. فليتفضل السيد رئيس الفريق لإلقاء السؤال.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع في الحقيقة, موضوع القرض الفلاحي اهتم به البرلمان كثيرا ولا يفوت أسبوع أو جلسة مراقبة الحكومة سواء في مجلس النواب أو مجلس المستشارين إلا ويثار هذا الموضوع ليس لأنه تكرار فقط ولكن لأن الأهمية دال الصندوق أهمية بالغة ويتعين الإلحاح عليه بصفة مستمرة.

في هذه الأيام والسؤال جاء في هذه الظروف يعني كان هناك إشهار ودعاية لإعادة الثقة لهذا الصندوق وإعادة التعامل معه بصفة طبيعية بعدما كان من محاولة أو من أمور تمس نوعا ما بمصداقية هذه المؤسسة التي نتمنى لها كل التوفيق والنجاح ونعتبرها مؤسسة ضرورية يجب أن تدعم ويجب أن تقوم بدرها الحقيقي.

طبعا كلنا نحتار في دور هذا الصندوق, واش هو مؤسسة عمومية؟ واش هو بنك؟ فعلا هو مؤسسة عمومية وهو بنك في نفس الوقت ولكن في هذه البلاد الذي يحسن التسيير, طبعا لا أقصد مباشرة السيد الوزير وهو لما تكون معادلات صعبة من هذا النوع كيفاش الإنسان يمكن لو يخرج منها؟

القرض الفلاحي شكله بنكي ولكن مهمته القيام بدور اجتماعي ومساعدة الفلاحين ومساعدة المتعاملين معه بصفة أساسية. فقط نمشي لجانب الفوائد. كثيرا ما طرحت أسئلة حول هذه الفوائد, فالسيد الوزير, من يفرض هذه الفوائد؟ واش البنك؟ واش القرض الفلاحي ملزوم عليه أنه يفرض, يمشي في واحد النسبة معينة اللي كيفرضها بنك المغرب واللي كتفرضها مجموعة الابناك والتي تتفق عليها في نطاق عدم خلق التنافس فيما بينها, التنافس الذي يؤدي إلى الإضرار بمصالحها. واش هاذ النسبة اللي تفرض واللي هي نسب عالية جدا فوق كل النسب اللي كاينة في العالم واللي كتحقق أحيانا أرباح خيالية عند الأبناك في خدمات غير حقيقية واللي كيؤدي الثمن هو المواطن.

أليس بالإمكان أنه تكون هناك فوائد منخفضة ويكون عندهاذ القرض الفلاحي هامش من الربح ديال 1٪، كيقول بانه كياخذوا الفلوس ويعاودوا يعطيوهم كأنها عملية بيع وشراء فإذا كان القرض الفلاحي كيربح أربع نقط أو خمسة يربح واحد, يربح نصف يسدد المصاريف ديالو مع العلم أن الدولة غالبا ما تدعمه في وقتّ اش كيكون في حاجة إلى الدعم أكثر من هذا.لما تكون متأخرات كتكون ذعائر وكيكون ما يترتب عن العقد, تنجيو وكنقولو هناك عقد بين الطرفين.

السيد الوزير, غادي تقولوا لي كيف قلتو في السؤال الاول, لا يفرض على أحد أن يتعامل مع القرض الفلاحي.طبعا لايفرض ولكن في الواقع يفرض, الضرورة تفرض, قلة الشي تفرض وعلاش نؤسس هاذ البنك ديال القرض الفلاحي إذا ما مفروضشاي, راه لا يفرض لأنه كاين قواعد اللي كتخليك ما تفرضشاي ولكن كاين الواقع يجعلنا نتعامل بالشكل اللي كيفرضوه طرفين, طرف قوي وطرف ضعيف.

طبعا الإشكالية كلها كيعرفها, تطرح في عدة مناسبات بعدة أشكال, حنا طرحنا هاذ اليوم بهذا الشكل ونتمنى أن يؤدي الحوار بيننا إلى نتيجة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاة والتنمية القروية:

السيد الرئيس, السادة المستشارون,

طرح هذا السؤال أربعة مستشارون محترمون لا يوجد ضمنهم السيد رئيس الفريق وطرح هذا السؤال قبل سنة ونصف ومنذ ذلكم الحين حصلت معطيات أجابت على بعض من تساؤلات السادة المستشارين.أعني بالخصوص التوقيع على الاتفاقية التي أبرمت بين وزارة المالية ووزارة الفلاحة والصندوق الوطني للقرض الفلاحي, تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في شهر يونيو 2001، بحثا عن حل لمعضلة ديون الفلاحين والمزارعين باتصال مع عواقب الجفاف.

هذا يؤكد أن الحكومة حريصة على أن يقوم الصندوق بدوره كاملا وميكانيزمات القيام بهذا الدور متضمنة في نص الاتفاقية التي يعرفها الجميع.

يبقى مشكل نسب القروض التي تعتبرون أنها مرتفعة والتي تتراوح ما بين 8,57٪ بالنسبة للصناديق المحلية و 10٪ إلى11٪ بالنسبة للصناديق الجهوية. صحيح أنها تبدو لأول وهلة مرتفعة, لكن لابد من أن نعي أن الصندوق يخضع إلى إكراهات متعددة أذكر منها:

1 - ضعف نسبة تحصيل القروض مقارنة مع البنوك الأخرى: (65٪ مقابل 90٪ سنة 1999) مما يترتب عنه تجميد لموارد المؤسسة المالية وبالتالي ارتفاع في تكاليف إقراض المؤسسة.

2 - لجوء هذه المؤسسة إلى الاقتراضات الخارجية المرتفعة التكاليف مقارنة مع الموارد الخاصة وودائع الزبناء وذلكم على عكس البنوك الأخرى.

3 - ضرورة تخصيص جزء من الناتج الإجمالي لتغطية المخاطر وذلك امتثالا للقواعد الاحتياطية التي يفرضها بنك المغرب والرامية إلى احترام بعض الضوابط البنكية.

واعتبارا لكل هذه المعطيات والتكلفة المرتفعة المترتبة عنها بالنسبة للمؤسسة يصعب توفر هامش يسمح بتخفيض دائم لنسب الفائدة المطبقة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير, شكرا للسيد الرئيس.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول ضريبة إعادة القطيع المحصل عليها من المجازر للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي, محمد بلحسن, إسماعيل قيوح, كبور الماسي, مومن البشير, ميلودي عفوت, عادل المعطي, محمد هلال, إبراهيم السالمي ومحمد السلامي. تفضل السي إبراهيم لكم الكلمة.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم بأن المجازر على اختلاف مواقعها تشكل منفذا مهما لاستخلاص ضريبة تسمى ضريبة إعادة القطيع تشرف على جباتها مديرية تربية المواشي التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، ولاشك أن الهدف منها هو إعادة القطيع وتنميته. إلا أن هناك غموضا يكتنف توزيع هذه الضريبة على المستفيدين منها.

وحتى نتمكن السيد الوزير من التعرف بعمق عن النسبة المستخلصة وطرق توزيعها على المستفيدين نطرحها على سيادتكم التساؤل الآتي: ما هي النسبة المستخلصة؟ وهل هنالك معايير موحدة لاستخلاصها؟ وكيف يتم توزيعها على المستفيدين؟ وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار, لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

شكرا للسادة المستشارين على سؤالهم الهام الذي سيمكننا من توضيح جانب لا يخلو من أهمية. فهذه الضريبة التي أشار إليها السادة المستشارون المحترمون، الضريبة على الذبائح والغاية منها هي إعادة تكوين القطيع بعد فترات الجفاف وتمويل صندوق أنشئ سنة 1983 وهو صندوق إنقاذ وإغاثة الماشية.

أما المبالغ المستخلصة والتي تتراوح قيمتها ما بين 70 و 75 مليون درهم سنويا فهي تتوزع على الشكل التالي: لكل بقرة يؤدى عنها 40 درهما أما الجمال يؤدى على كل رأس 35 درهما, الخيول 30 درهما للرأس, الغنم 7 دراهم والمعز 6 دراهم, إذن هذه هي المعايير التي تستعمل وتلاحظون أنها تقاس بحجم وقيمة الحيوانات التي تمحى في المجازر.

أما فيما يخص طريقة استعمال المال المستخلص فهي تتجلى في ثلاث:

1 - إنجاز برامج تهدف إلى تزويد الماشية بالماء السليم.

2 - تنظيم حملات وقائية ضد الأمراض المعدية ومعالجة القطيع ضد الطفليات الداخلية منها والخارجية.

3 - تزويد الأسواق بالأعلاف وصرف نفقات نقلها.

ولقد ساهم صندوق إنقاذ وإغاثة الماشية بشكل وافر في العمليات المستمرة التي تعني صيانة القطيع الوطني ولولا هذا الصندوق لما استطعنا أن نسجل زيادة في أعداد رؤوس

الأغنام والماعز بالخصوص وحتى في رؤوس الأبقار رغم تعاقب سنوات الجفاف. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة السيد الوزير أجاب عن السؤال كما طرح والبرنامج الذي أعطانا ينقسم إلى ثلاث محاور: برنامج الماء السليم، معالجة القطيع والتزويد بالأعلاف.

فالسيد الوزير نحن نلتمس لكي نعرف في إطار هداك معالجة القطيع, هل مديرية تربية المواشي هي اللي كتشرف على هاذ العملية مباشرة عن طريق البيطريين أم تتكلمون عن البيطريين الذين تعطاهم des marchés وبيطريين ديال الخواص؟ كذلك بغينا نعرفو هذاك الأدوية واش دائما شركة "بيوفارما" لازالت تشرف على هاذ العملية؟ ونعتقد، يمكن ما نكونش خاطئ، أن مدير تربية المواشي هو في أن واحد الوصي على هذه الشركة اللي هي تابعة للمديرية ورأسمالها يخرج من هاذ المبلغ اللي تكلمتو عليه ديال 75 حتى 70 مليون درهم, فاللي كنتمناو وبغينا نعرفو كذلك في السنة اللي ما كيكونش التزويد بالأعلاف ديال بعض المناطق أو مناطق من غيرها, كيفاش ذيك المبالغ توظف؟ وكيفاش تصرف؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم, تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس, السادة المستشارون,

ففيما يخص الأسئلة التي وردت على لسان السيد المستشار.

وأبدأ بقضية "بيوفارما". وضعية "بيوفارما" هي جيدة وليست في حاجة إلى استعطاف الدولة بأن تمول برامجها. هذه الشركة التي هي في ملك الدولة لها رئيسها المدير. ولا تخضع إلا إلى سلطة وزير الفلاحة. طبعا وزير الفلاحة يمكن أن ينتدب عنها السيد مدير تربية الماشية.

فيما يخص الأموال المستخلصة من الذبائح, فكما قلت توظف بالنسبة للقطاعات التي أشرت إليها وهذه الأموال طبعا تمد لاقتناء الأدوية وكذلك تصرف بالنسبة لتنقل البياطرة الذين يقومون بالعمل عندما يكونون بياطرة تابعين للوزارة ويمكن أن يكون كذلك هناك بعض البياطرة الذين لهم الرخصة الصحية mandat sanitaire الذين عليهم أن يقوموا بتتبع أوضاع القطيع والقيام بالمهام المطلوبة منهم من لدن الدولة.

ففيما يخص المراقبة العامة فهي تخضع طبعا إلى المراقبة الطبيعية التي تهم المال العام ويمكن طبعا للسادة المستشارين أن يسائلوا وزارة المالية في هذا الشأن إن كانت لهم رغبة في أن تقوم هذه الوزارة ببعث وفد عن مفتشية المالية لتقصي الأمور هناك. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في نفس القطاع حول المواشي الواردة من المنطقة الشرقية، للمستشارين المحترمين السادة محمد السلامي, سعيد التدلاوي, إبراهيم السالمي, مومن البشير, محمد هلال, أحمد الديبوني, عادل المعطي, الميلودي لبريكي.

تفضل السيد النقيب.

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين,

السيد الرئيس, السيد الوزير, زملائي المستشرين,

سؤال حول نقل المواشي من المنطقة الشرقية، أرفعه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الوزير المحترم،

يطرح تنقل القطيع الوطني المشكل من الأبقار والأغنام بين المنطقة الشرقية وباقي أقاليم المملكة السعيدة إشكالية كبرى بسبب المراقبة المفروضة عليه خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لباقي مناطق المملكة الشريفة. فهل السيد الوزير يمكن اعتبار الماشية الواردة من هذه الجهة محظورة للتنقل أو النقل, علما بأن القوانين المعمول بها في وطننا العزيز تضمن حرية التنقل للمواطنين والبضائع ذات المنشأ الوطني.

وأمام هذه الظاهرة التي تشكل مظهرا من مظاهر التعسف في نقل المراقبة التي تمارسها السلطات المختصة عبر الطرقات وفي الحدود الفاصلة بين المنطقة الشرقية والأقاليم المجاورة، نود أن نسأل سيادة الوزير عن الأسباب الحقيقية للحظر الذي يتعرض له كل من ينقل الماشية من الجهة المذكورة. السؤال الثاني: وهل هناك من تدابير لجعل حد لهذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم, لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

سيدي الرئيس, السادة المستشارون,

قبل سنة ونصف عندما طرح السؤال كان المشكل يهم أساسا بعض الأمراض المستوردة من البلد الجار وأعني مرض اللسان الأزرق بالخصوص وهذا المرض طبعا يتسلط على الأغنام. مكنتنا الإجراءات المتخذة من صيانة قطيعنا على وجه الشمولية.

واليوم وأقول اليوم لأن التهريب مازال مع كل أسف مستمرا أضحت القضية أقل خطورة, إذ أن الأمر أخذ يهم الأبقار, أبقار آتية من أوروبا والتي تمر عن الجزائر وهذه

الأبقار هي أساسا من أصناف أبقار اللحوم "الشار ولي" وحتى بعض أصناف الأبقار الحلوب كالبقر المزركش بالأحمر أو البقر المزركش بالأسود. إضافة إلى الأغنام من صنف أولاد جلاب.

وتفاديا للخطر المحدق بصحة قطيعنا وصحة مواطنينا, اتخذنا عدة إجراءات أدت إلى تفكيك عدة عصابات مهربين مكونة من مغاربة وجزائريين. ومن دون شك أن سكان المنطقة على علم بهذه الأحداث.

ومن ضمن هذه الإجراءات, أكدنا على الرفع من يقظة المصالح البيطرية والجمركية ومصالح الدرك الملكي وتكثيف عملية المراقبة في الأسواق وعلى الطرقات، ولا مناص من هذه الإجراءات بما فيها عدم تسليم رخص المرور من لدن الجمارك الخاصة بنقل الأبقار. نتأسف لهذه الوضعية, لكننا نعتمد على تفهم جميع من له حس وطني، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الذي يتضمن اعتراف الحكومة بالحظر على المواشي الواردة من شرق المغرب إلى وسط وجنوب وغرب المغرب. نتأسف لهذا الحظر. لماذا السيد الوزير نتأسف؟

حالات نعلمها ونعرفها تتجلى في كون المواطن يشتري قطيعا من وجدة ويذهب عند إدارة الجمارك وتسلم له رخصة لنقله إلى أرض الوطن. عندما يصل إلى تاوريرت يغتصب منه القطيع على أساس أنه الرخصة محدودة في تاوريرت. وإذا خرج عن تاوريرت فهاته المواشي مهربة..

هذا ظلم السيد الوزير بكل صراحة عندنا جمارك, عندنا حدود أو كما يقال الديوانة موجودة في الحدود, الدولة عندها ما يكفي من الإمكانيات لمراقبة الحدود ولمنع المواشي المهربة, لأننا دولة لها حدود ولها قانون ودولة الحق والقانون. لذلك السيد الوزير لا نجد مبررا لما قلتموه ولما اعترفتم به. لذلك نلح على وضع حد لهذا الحظر الذي نعتبره غير قانوني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

أود أن أصارح كذلك السيد المستشار وأقول له ما يلي: عندما سنجعل حدا للتهريب، ويعلم الجميع أن التهريب لا يبالي بالحدود ولا يبالي بنقط المراقبة، عندما نجعل حدا لهذا التهريب, من الممكن أن نكون مرتاحي البال.

على السيد المستشار أن يعلم بأن الأبقار الآتية من أوروبا في غالبها مصابة بأمراض خطيرة جدا ولا يمكن لنا بأي وجه كان أن نقبل دخول هذه الأبقار إلى أوطاننا.

فنقوم بعملية المراقبة, نقوم بعملية الحجز, نقوم بعملية ذبح هذه الحيوانات ونقوم كذلك بعملية تفكيك عصابات المهربين الذين يغتنمون فرصة عدم تمكن السلطات المعنية من مراقبة كل الحدود على طولها لإدخال هذه الأصناف من الحيوانات ونقوم كذلك بعملية تفكيك عصابات المهربين الذين يغتنمون فرصة عدم تمكن السلطات المهنية من مراقبة كل الحدود على طولها لإدخال هذه الأصناف من الحيوانات.

فلذلك أنهيت كلمتي بنداء إلى روح المواطنة وأكرر مرة أخرى إلى روح المواطنة. فعندما يكون القطيع مهربا لا يمكن بأي وجه من الوجه أن نقبل هذا الأمر لاسيما عندما تكون هذه الحيوانات أتت من أوروبا وانتقلت لفترة معينة بالبلد الجار وتدخل أراضينا. نعلم جميعا أن الآن هناك انهيار للعملة في البلد الجار وبالتالي عدد كبير من التجار هنا وهناك يقومون بعمليات يتناسون فيها كل حس وطني ويسعون إلى ضرب صحة المواطنين وصحة القطيع في عمقها، وهذا لا يمكن أن نقبله بأي وجه من الوجوه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في نفس القطاع حول المناطق المسقية التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: بو شعيب الهلالي، عبد الجبار بوملحة، حسن أوتغليست، عمارو الحاج عمارة. تفضل السيد المستشار السي بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس, السادة الوزراء المحترمين, إخواني المستشارين المحترمين,

نلاحظ كل جلسة يوم الثلاثاء, على أن الأسئلة المتعلقة بالفلاحة تتصاعد بكيفية مستمرة وهذا مؤشر على أن وجود أزمة في المناطق الفلاحية أو في الفلاحة برمتها. أزمة الفلاحة تتجلى في الضمانات القانونية الجاري العمل بها بين المنتجين وبين الوصاية, وصاية الفلاحة سواء كانت مكاتب جهوية أو وزارة الفلاحة.

وأريد أن أشير على أن هاته الأزمة من حسن الحظ تسير في المناطق القروية التي تسيطر عليها الوصاية وضعف المسيرين للأجهزة المدافعة على الفلاحين في تنظيماتهم.

وأريد أن أرجع إلى الواقع وهو أن القوانين, سواء كانت استثمارية للاستثمار الفلاحي أو القوانين أو العقد الجاري بها العمل بين المصالح الفلاحية تحت الوصاية لوزارة الفلاحة على أن الأزمة التي أشرت إليها، وأريد أن أفسرها،

هو قلة الماء والعقد القانونية تجبر الفلاح للمحاسبة واستخلاص المساهمة في كل سنة ولكل هكتار.. ثم مساهمات أخرى على طريق المكاتب الجهوية.. والفلاح الآن مجبر على المطالبة من وزارة الفلاحة والسيد وزير الفلاحة بالرأي في هذه الأزمة. حيث واش الفلاحين يبقوا ملتزمين بالمسائل اللي هي فارضها عليهم القانون والدولة مع الأسف ما كاينشاي الماء. يبقى ملزم على الإنسان باش ينتج. باش ينتج؟ بالبرد؟ لأن الماء قليل وكيفاش شكون غادي يضمن للفلاح الفلاحة باش يمكن له ينتج ويخلص الوسائل القانونية؟

ولهذا حنا ماشي كنسولو السيد الوزير, نبغو السيد الوزير المحترم يتفهم هذا المشكل في المناطق المسقية لأن الفلاحين الآن هاهم صامدين ولكن الأزمة غادي تصل, الموس غادي يوصل للعظم, بحيث الفلاحين لا يستطيعوا يخلصوا الواجبات اللي كتفرضها القوانين مع قلة الماء ووجود مناطق جافة وأنا تأكد لكم في المناطق المسقية ولهذا أنا أقترح على السيد الوزير باش تجمع اللجنة الوطنية التقنية للرأي في المسألة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار, ربما السؤال ديالكم وصل بما فيه الكفاية.

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

في البداية لابد من التذكير بكل ما استثمرته الدولة في ميدان الري منذ بداية السبعينات بالخصوص وما ترتب عن هذه العملية من إثراء للبلاد وللعباد. كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة لا يمكن لها أن توفر الماء إذا شحت الأمطار وإذا انخفض مستوى حقينة بعض السدود من جراء ذلك.

أما موضوع ديون الفلاحين والمزارعين المتعلقة بالماء، لا يعود هذا الموضوع إلى البارحة بل هو معطى مزمن يعود إلى نفور الفلاحين كبر شانهم أو صغر من تأدية ما بذمتهم. ويعزى هذا النفور إلى معطيات مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر: سوء التدبير الاقتصادي على مستوى الحيازات.

صحيح أن الأمر استفحل خلال العشرين سنة الأخيرة, نظرا لتراجع كميات الأمطار لكن ليس هذا السبب الوحيد. ففيما يخص طبيعة السديمات المائية التي أشرتم إليها في سؤالكم المكتوب، فمصالح المكاتب الجهوية ليست مسؤولة على جودة مياهها أو عدم جودتها. فالقطاع المؤهل للكلام عن نوعية المياه الباطنية هو قطاع التجهيز وحتى هو ليس مسؤولا عن ملوحة أو عذوبة هذه المياه.

في ميدان إعفاء الفلاحين من ديونهم المتعلقة بالماء، فهذا من باب المستحيل نظرا للارتباط المتين الموجود بين ضرورة صيانة المنجزات والتجهيزات وضرورة كذلك التوفر على المال الكافي للقيام بهذا العمل.

فمهما كان من أمر فنحن نسعى إلى التخفيف في العبء أكثر ما يمكن. لكن تخفيف العبء لا يعني أبدا الصفح الكلي على الديون المترتبة على الفلاحين ولاسيما منهم أولئك الذين لا يؤدون ومع كل أسف من لا يؤدي هم الفلاحون الكبار أكثر من غيرهم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الوزير المحترم،

حنا في السؤال ما كنطالبوش بالإعفاء ديال الديون, حنا كنقولو احترام للقوانين الجاري بها العمل بين الفلاحين في المناطق المسقية والوزارة الوصية, لا نطالب بالإعفاء ولكن نطالب باحترام القوانين.

المساهمة التي ينص عليها القانون ديال الاستثمار الفلاحي, الفلاح ما غاديش يوجد الوسائل باش يخلص ولهذا كنظن على أن القضية خصها التفهم وخصها مذاكرة مع المنتجين وهاذيك الساعة غادي تظهر الحقيقة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

أسجل بارتياح السيد الرئيس ما قاله السيد المستشار في أنه يتراجع عن طلبه القاضي بالإعفاء عن الديون ويسمح لي السيد المستشار, إذا ما قرأت من جديد الجملة التي فيها هذا الطلب بشكل واضح: "لذا نود السيد الوزير أن نستفسركم عن الإجراءات الواردة من طرف الحكومة لتصحيح هذه الوضعية من خلال وفاء الدولة بالتزاماتها أو إعفاء الفلاحين من ديونهم المتراكمة بدون وجه حق". فإذن هناك طلب عفو فنحن لسنا ضد هذا الطلب يمكن أن ننظر فيه ولكن لابد أن نعي بأن المال هو المحرك الوحيد الذي من شانه أن يضمن استمرار التجهيزات واستمرار الري وبالتالي يضمن الرفاهية لكل من يعمل في القطاع الفلاحي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي قبل الأخير الموجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول امتناع الأطباء البياطرة عن تلقيح الماشية والكلاب ضد السعر، للمستشارين المحترمين السادة بوسلهام بيتة, الحسين الجامعي, سعد بن زروال, باهية السالك, عمر الكردودي وأحمد الجوهري. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لنا دراية كاملة بأن جل ساكنة البادية تملك كلابا لحراستها وكذلك ممارسو رياضة القنص. وحسب علمنا فإن وزارتكم قامت بتلقيح الدواب ضد عدة أمراض مثل داء الجدري والحمى القلاعية، إلا انه مع كامل الأسف لم تلقح الكلاب ضد داء السعر. ونظرا لخطورة هذا الداء إلا أنه والمثير للأمر أن بعض الأطباء البياطرة والتقنيون التابعون لوزارتكم امتنعوا عن تلقيح الكلاب وأداء واجبهم المتمثل في الحفاظ على سلامة وصحة المواطن.

لذا السيد الوزير نتوجه إليكم بالأسئلة التالية: هل هناك قرار وزاري يمنع البياطرة والتقنيين التابعين لوزارتكم من عدم التلقيح ضد هذا الداء؟

والسؤال الثاني: ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتكم القيام بها للحد من تفشي هذا الداء وخاصة بالنسبة للكلاب الضالة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشازين،

وعيا منها بمدى خطورة الكلب أو السعر, قامت المصالح المختصة للوزارة ببلورة استراتيجية جديدة لاستئصاله تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات والعوائق المتصلة بالموضوع. وقد نظمت في هذا الإطار أياما دراسية لمناقشة هذه الخطة شاركت فيها جميع القطاعات المعنية وكذا خبراء وطنيون أجانب من دول تتوفر على تجربة في هذا الميدان.

وتطمح هذه الاستراتيجية, التي ستدخل حيز التطبيق, ابتداء من فاتح شتنبر 2002 إلى القضاء على هذا الداء وذلكم عن طريق:

1 – تنظيم حملات تلقيح الكلاب المملوكة.

2 – إبادة ممنهجة للكلاب الضالة.

3 – تحسيس الرأي العام بمدى خطورة هذا الداء والقيام بحملات توعية لفائدة الفئات المعنية.

4 – إشراك جميع القطاعات المعنية وتحديد مهامها.

كما قامت الوزارة بتحيين النصوص الملائمة لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

أما بالنسبة للشطر الثاني لسؤالكم المتعلق بامتناع البياطرة من تلقيح الماشية والكلاب. فهذا يعود إلى القانون الذي ينص على ضرورة توفر البيطري على الترخيص الصحي للقيام بهذا العمل لأن السعر من الأمراض المعدية ذات التصريح الإجباري.

هذا في تصوري وفي تصور المديرية المعنية خلل في القانون ونعمل حاليا على استدراك هذا الخطأ باتصال مع هيأة البياطرة التي ألحت في بداية الثمانينات على إدخال هذا الأمر في القانون الجاري به العمل حاليا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير, شكرا السادة المستشارين على وضع السؤال الأخير في نفس القطاع المتعلق بالإعانات التي تقدمها الدولة بخصوص التجهيزات الفلاحية، للمستشارين المحترمين السادة أحمد الجوهري, عبد الحميد بنعلوش, حسن قيشوحي, محمد الأمين، محمد الفاضلي ومحمد موهوب. تفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال, تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

السيد الرئيس، معالي الوزير،

السؤال المتعلق بالإعانة المقدمة من طرف الدولة للتجهيزات الفلاحية. هذه الإعانة المقدمة من طرف الدولة للتجهيزات الفلاحية منها حفر الآبار والمحرك والمضخات والسقي بالتنقيط والمحور والرشاش. ولهذا هذه الإعانة كانت مراجعتها إلا أن هذه المراجعة كانت كالتالي:

هذه المراجعة كانت تتفاوت ببعض الجهات والأقاليم, تتراوح ما بين الجهات على سبيل المثال, الجهة الشرقية تتكون من ست أقاليم وعمالات وهذه الإعانة التي أعطيت لبعض الأقاليم تتراوح ما بين 30٪ و40٪.واستفاد منها أربعة أقاليم بـ40٪ وحرموا منها إقليمان فكيك والناظور مع العلم بان الناظور تابع لحوض ملوية ويعلم الجميع بان الناظور تابع للمكتب الجهوي ولحوض ملوية ويعمل الجميع المجهودات لحفر الآبار لان الماء مالح ومناطق الناظور وهو يتكون من بناء صهاريج ويعمل جاهدا ومجهود في تحسين السقي بالتنقيط، ولهذا نتساءل معالي الوزير لماذا الناظور لم تشمله هذه الإعانة 40٪؟ أو فكيك اللي حتى هو يشمل هاذ المنطقة, هاذ الجهة الشرقية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

يمكن حصر الدوافع التي كانت وراء تحديد نسبتين مختلفتين حسب المناطق فيما يخص الري الموضعي فيما يلي:

1- ضرورة إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف خصاصا حادا في الموارد المائية بالنظر لمحدودية الموارد

الممكن تسخيرها والحرص على تمكين الفلاحين من الاستفادة من الإعانات في آجال معقولة.

2 - ضرورة تصنيف المناطق حسب الأحواض المائية وحدة خصاص الموارد المائية بها لبلورة هذا الاختيار.

وهكذا تم إقرار 40٪ كنسبة للإعانة في مناطق الأحواض المائية التي تعرف خصاصا حادا في الموارد السائلة كتانسيفت وأم الربيع وسوس ماسة ودرعة وزيز واغريس وحوض ملوية وكذا أحواض الجنوب و30٪ بالنسبة للأحواض المائية الأخرى.

أما بخصوص إقليم الناظور فأظن كذلك بالنسبة لفكيك, فما حصل إنما ناتج - واستسمح السادة المستشارين - عن خطإ في الرقانة ليس إلا والآن نجتهد من أجل استدراك هذه الحالة والتي من دون شك ترتبت عنها مشاكل كثيرة بالنسبة لكل من رغب في تمويل عمله بالحصول على 40٪ من الكلفة الإجمالية.

عندما سنصحح هذا النص, فمن دون شك أنه سيقع استدراك على المستوى المالي ونحن حريصون كل الحرص على إنصاف من يجب إنصافه في هذا المضمار. فهناك خطأ حصل, مع كل أسف وهذا الخطأ استمر طيلة المسير الذي أدى إلى صياغة النص النهائي وتقرر هذا النص في اجتماع لمجلس الوزراء وطبعا علينا أن نستدرك هذا الأمر في أقرب الآجال إما عن طريق قرار وزاري إن أمكن أو عن طريق مرسوم لنتمكن من تصحيح هذا الأمر الغير مقبول. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب للسيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الرئيس، معالي الوزير،

أشكرك على هذه الإيضاحات اللي أعطيت لنا وتتطمن لأن الناس ديال إقليم الناظور يشكروك على المبادرة والعناية اللي تتبعوا لهاذ الإقليم وهاذ الجهة ونزيد نجدد لك الشكر وكنبارك لك في العمل ديالك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. باسمكم جميعا نشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات على المساهمة القيمة والرد على أسئلة السادة المستشارين.. شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى قطاع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية, يتعلق بإصلاح المدارس القرآنية للمستشارين المحترمين السيد محمد أبو الفرج والمستشار عزيز الفيلالي. الكلمة لكم تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

من المؤكد أن المدارس القرآنية بمختلف جهات المملكة لعبت دورا مهما في إرساء الدين الإسلامي وخاصة في مختلف الزوايا الموجودة بالمملكة. ولعل عددا كبير من العلماء والأطر التي سيرت شؤون الدولة بعد خروج المستعمر من بلادنا خريجة هذه المدارس. هذا خير دليل على أن نهتم بهذه المدارس. وكمثال على ذلك المدارس الموجودة بإقليم الجديدة كمدرسة أولاد بن الشاوي ومدرسة دار سيد العربي بحيث يشهدان إهمالا مستمرا. فمدرسة أولاد بن الشاوي مثلا والتي يوجد بها أكثر من 40 طالبا لا تتوفر على مرافق صحية تليق وهذه المدرسة.

كما أن مجموعة من المدارس الإسلامية العتيقة اندثرت من الإقليم بفعل الإهمال مثل المدرسة العلمية بآزمور والمدرسة التونسية العونات ومدرسة مولاي الطاهر القاسمي بأولاد فرج.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن مآل هذه الوضعية؟ وما تعتزم وزارتكم العمل عليه من أجل إصلاح هذه المدارس؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين على وضعهم لهذا السؤال وأنا متفق معهم على ما ذكروه حول أهمية المدارس القرآنية ودورها العلمي والحضاري، وهذا ما أوجب العناية بها. وينبغي أن نميز الآن بين فترتين: فترة ما قبل صدور القانون 01-13 المتعلق بتنظيم التعليم العتيق، وفترة ما بعد هذا القانون. فترة ما قبل هذا القانون كانت المدارس منها جزء تحت إشراف مسؤولية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تنفق عليها وتعطي المنح للطلبة والمكافآت للأساتذة وهناك صنف آخر وهو الغالبية العظمى من المدارس ليست تحت إشراف الوزارة, بل منها من لا يتلقى أي مساعدة.

الآن بعد صدور هذا القانون ستصبح المدارس تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتحت مسئوليتها وستصبح لها مناهج موحدة وبرامج وستصبح لها شهادات معترف بها وسيصبح لها نظام وهيكلة, لكن من الناحية المادية, عملنا استراتيجية ديال توفير أوقاف خاصة بكل مدرسة قرآنية حتى يتم في نفس الوقت ضمان الإنفاق على مر الزمن.

نحن نسعى الآن إلى إدخال هذا المخطط إلى حيز التنفيذ وقد كتبنا في شانه لنظارات الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية والسلطات المحلية وسنعمل عملا جماعيا بالتعاون مع المحسنين في جميع الأقاليم لتوفير هذه الأوقاف للمدارس وضمان الإنفاق على بنائها وإصلاحها وتجهيزها ومنح طلبتها ومكافأة أساتذتها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا للسيد الوزير على التوضيحات، ولكن نطلب من السيد الوزير يعني نزولا عند رغبة عدد من المدارس القرآنية على الصعيد الوطني وأن هذه الميزانية تبرمج في الوزارة ديالكم بدل أنها تمشي للأحباس. أنا كنظن على أن إذا تبرمجت في الوزارة ديالكم غادي على الأقل الحالة اللي عليها هاذ المدارس قبل ما نديرو برامج لأن إذا تصالحو هاذ المدارس مؤكد أنهم غادي يعطيو الشيء الكبير للبلاد ديالنا لاعلميا ولا دينيا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. شكرا السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمته.

الآن ننتقل إلى القطاع الموالي والسؤال موجه إلى السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، والسؤال يتعلق بتزويد الصناعة التقليدية بأطر مختصة في التسيير المالي للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر النميلي ومحمد عداب الزغاري وأحمد بنا وأحمد أمهال وأحمد الجغيري, تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير المحترم، أنت تعلم أكثر من غيرك المشاكل التي تعيق السير لغرف الصناعة التقليدية ولقد بذلت مجهودات كثيرة من أجل إرقاء هذه الغرف ولتلعب الدور الذي أراده صاحب الجلالة نصره الله والذي سماه بالرافعة للتنمية. الغرف مجرد رافعات للتنمية.

ففي قطاع الصناعة التقليدية المشاكل التي تتخبط فيها الغرف فمسؤولية الرئيس ومهمة الرئيس وانشغالات الرئيس يعني الصنعة ديالو أو الورشة ديالو أو الحرفة ديالو لا تخول له أنه يكون على إلمام بالتسيير المالي لهذه الغرف مما يرتب واحد العدد ديال المشاكل اللي تيكون الرئيس في غنى عنها واللي تتكون مجرد تلاعبات من طرف بعض الموظفين الذين لا ضمير لهم واللي كيتعاقب عليها رئيس الغرفة.

في الحقيقة تنعرفو واحد العدد ديال الغرف, واحد العدد ديال رؤساء الغرف تنعرفو النزاهة ديالهم كنعرفو العمل ديالهم، وأنت السيد الوزير اكتشفت هاذ الشي من خلال تنصيبكم على هاذ القطاع وبذلوا المجهودات تلو المجهودات ولكن الاختصاصات ديال التسيير المالي لابد أن يكون في إطار إما إعادة هيكلة المسؤولين على صرف الميزانية أو في دروس في التسيير المالي لهذه الغرف، ولم لا يكون الرئيس بعيدا كل البعد على هذه المتاهات وعن هذه الحسابات ضيقة وعن المزايدات التي لا تسمن ولا تغني من جوع بالنسبة لرئيس غرفة.

السيد الوزير المحترم، التسيير ديال الغرف بحكم التجربة المتواضعة تتطلب الحيطة والحذر من جميع المتداخلين في الغرفة. فهناك الأعضاء, هناك الموظفون هناك الصناع, هناك اهتمامات خاصة للرئيس وللمكتب التي هي الأساس بالنسبة لتسيير الغرفة.

ففي إطار المجهودات المبذولة والتي بذلت المتبقية منها لحد الآن، نطلب من السيد الوزير إعادة النظر في القانون الأساسي لهذه الغرف. فالقانون الأساسي ينتمي إلى سنة 1963 ونحن في 2002 لابد من إعطاء الأهمية القصوى لإعادة النظر في القانون الأساسي وهذه فرصة للسادة رؤساء الغرف وللمهتمين بهذا القطاع أن يطرحوا مشاكل حقيقية ويكون قانون في مستوى تطلعات لاديال الوزارة الوصية ولا ديال رؤساء الغرف ولا المنتمين لهذا القطاع.

سؤال في الحقيقة هذا, ماشي سؤال ولكن تنظن هذا يعني مطلب ديال جميع المنتمين لهذا القطاع وحتى بالنسبة للوزارة الوصية لابد خص يتواجد شي إطار اللي غادي يمكن يشتغلوا فيه بكل راحة ونزاهة وشفافية وإخلاص بالنسبة للمنتمين لهذا.. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد الحليمي علمي وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقالات الصغرى والمتوسطة، المكلف بالشؤون العامة للحكومة:

بسم الله الرحمن الريم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد والسادة المستشارين على التدخل الذي حقيقة طرح واحد المشكل اللي حنا واعيين به كاملين. فمن خلال التفتيشيات اللي درنا في غرف الصناعة واللي هي كنأكدها ماشي هي تتدار تفتيشية تشكك في أي جهاز اللي تتمشي تتفتشو، ولكن للبحث عن المشاكل اللي هي مطروحة من أجل تلافيها ومعرفتها. فمن بين 50٪ ديال الغرف اللي تم التفتيش فيهم هذه من الأشياء التي استنتجناها هي ضعف التأطير.

بالفعل إذا شفنا العدد تنوجدو 374 موظف عند الغرف أي تقريبا 16 موظف لكل غرفة ولكن من حيث تنشوفو البنية ديالها تنلقاو أن الأطر اللي عندها نفس السلم أكثر من 10 أي الأطر العليا ياالله 21٪، في حين أن اللي عندها من 7 إلى تحت 50٪ وكاين 13٪ ياالله ديال الأعوان اللي هم ماشي دائمين.

الجانب الثاني كنلقاو أن التكوين ضعيف, فميزانية التكوين كانت في 2001, كانت 220 مليون ديال الدرهم ما تصرف منها غير 60٪، ترفعت هاذ العام إلى 25٪ صبحت 283 ألف درهم. زيادة على أن الوزارة هيأت ما بين 2001 و2002، 31 من الأطر ديال الغرف تكونوا في فرنسا وبلجيكا.

إذن هذا بطبيعة الحال إرث ماشي حتى.. هادي إرث عندنا هاذ البنية هادي هي إرث الآن موجودة, التجاوز ديالها هي في وضع منظور للغرف باش يكون واحد المنظور, واحد التنظيم نموذجي اللي يكون عند الغرف كاملة واللي تأخذ بعين الاعتبار التوزيع ديال العمل وكفاءة العمل باش يكون الرجل أو المرأة المناسب في المكان المناسب، وهذا من الأشياء, اللي بالفعل الآن كاين هناك اشتغلنا وغادي نطرحوه كذلك مع جميع الغرف تنشتغلو على أن يكون هناك واحد القانون أساسي جديد اللي يستجيب للتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو اللي كان وجهه في البرلمان في إحدى الجلسات الافتتاحية ديال البرلمان وفي نفس الوقت نأخذ بعين الاعتبار ما استنتجناه من هذه التفتيشيات وما يعبر عنه رؤساء الغرف ومديري الغرف من مشاكل يلاقونها في تدبيرهم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم الكلمة السي عداب الزغاري.

المستشار السيد عداب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة ما علي إلا أن أشكر السيد الوزير على التجاوب معنا في هذه القضية والإسراع بإحداث قانون أساسي اللي غادي يحمي رؤساء الغرف والكاتب ديالها وكذلك الموظفون يتحمل كل واحد المسؤولية ديالو.

السيد الوزير، أنتم تعلمون وانتم ابن منطقة للصناعة التقليدية الأصيلة والعتيقة وكتعرفو الدور ديال الوزارة ديالكم وأنتم على رأس هذا القطاع اللي في الحقيقة حتى واحد ما كينكر المجهودات التي بذلتم في هذا القطاع هذا. اللي كنبغيو في هذه المناسبة على انه, ما يمكنش رئيس غرفة كيف ما كان نوعها, كاين بعض الرؤساء الذين سامحهم الله كيتعاملوا معاملة وهاذوك هم الذين دائما نقصدو بالمتطفلين، وأنت معالي الوزير متفق معنا على أنه خصنا نحميو هاذ القطاع من المتطفلين والناس اللي باغين يوصلوا على ظهر الصناع التقليديين.

فلهذا أطلب السيد الوزير التعجيل بهذا المشروع لأن ما بقاش لنا الوقت بزاف، وإذا كنا تحرمنا من الإحصاء العام اللي كان وعدنا به السيد الوزير الأول في بداية الحكومة ديال التناوب التوافقي. فما منها باس وأنتم عارفين المجهودات التي تبذل من طرف الوزارة ديالكم ومن طرف المنتمين الحقيقيين لهذا القطاع باش نسرعو على الأقل نخرجو واحد القانون أساسي اللي عبرتو عليه غير ما مرة اللي غادي يمكن لو يحمي الجميع وغادي يمكن لو يساهم في التنمية الحقيقية وغادي يمكن لو يبرز الأفكار والمقترحات واللي غادي يمكن لو يعالج الوضعية الحالية اللي الكل كيعرفها في هاذ القطاع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم, لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية, المكلف بالشؤون العامة للحكومة:

شكرا السيد الرئيس

شكرا للسيد المستشار, تنواعد السيد المستشار المحترم أننا غادي نبذلو كل الجهود وأنه بتعاون مع الغرف وبتعاون مع المهنيين وبتعاون مع كل نيات الحقل الحسنة يمكن نتمنى على الله سبحانه وتعالى أنه يوفقنا أنه نقومو بهذا العمل في أقرب وقت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته.

ننتقل الآن إلى قطاع وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن ونستهل بالسؤال الأول:مشاكل مزارع قصب السكر، للمستشارين المحترمين السادة محمد البنة, رحال الزكراوي, عبد الكريم الودغيري وقاسم الغزوي تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمون،

حول مشاكل قصب السكر، تحية واحتراما وبعد،

يعاني الفلاحون لزراعة قصب السكر من مشاكل عدة مع معامل السكر, لا تشجيع لهذه... في زراعة قصب السكر, فأثمان البذور جد مرتفعة, مما يؤثر على تكلفة الإنتاج. وتعتمد المعامل خصم بنسبة تتراوح ما بين 10 و20٪ من مجموع الكمية المزروعة بها من طرف الفلاحين ولم تحدث أي زيادة في أثمان القصب, لما دارت 19٪ من 96 إلى يومنا هذا, حيث يبقى في حدود 2200 درهم للطن, علما أن الشمندر انتقل من 370 درهم للطن رغم الارتفاع المتزايد الذي عرفته تكاليف الإنتاج بحيث أن تكلفة آلة الحصاد من 18 درهم إلى 22 درهم. وأما اليد العاملة

لوحدها كان عندنا 40 ريال للمتر وتكلفة المياه تزيد بشكل مهول.

لذا أسألكم السيد الوزير عن المبادرات التي يمكن أن تأخذها وزارتكم حول هذه المشاكل لتشجيع الفلاحين على الاستثمار في هذه الزراعة؟ وتفضلوا السيد الوزير بقبول احترامي والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد مصطفى المنصوري وزير الصناعة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال المهم. ففي البداية أريد أن أقول أن معامل السكر وتكرير القصب تولي اهتمام بالغ لزراعة قصب السكر. فهذا الاهتمام ينعكس فيما يخص تأطير الفلاحين وكذلك فيما يخص تمويل شراء بعض المواد الأولية وخاصة الأسمدة ومدى تأثيرها على التكلفة فلابد من الإشارة إلى أن عملية اقتناء الأسمدة لتغطية حاجيات الموسم تتم في إطار شفاف عبر عرض أثمان appel d offre يحضرها كل المعنيون بالأمر والممثلين من جمعيات النباتات السكرية، وتقام وفق القوانين الجاري بها العمل.

أما فيما يخص ثمن الفيول فقد حدد في 300 درهم للطن من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية وذلك منذ سنة 1988. من 88 لحد الآن لم يطرأ أي تغيير على هذا الثمن.

أما فيما يخص الأوساخ أو نسبة الأوساخ التي جاءت في سؤال السادة المستشارين وبنسبة 20٪. فأريد ان أقول أن هذه النسبة لا تصل إلا في حالات نادرة. أما فيما يخص الإحصاءات التي سجلت بمعامل السكر فهذه النسبة لا تتعدى في المتوسط 7٪.

وعلى العموم فتجدر الإشارة أن نسبة الأوساخ تؤثر فعلا على السير العادي للمعمل وذلك بتقليص طاقة المعالجة وكذا القدرة على استخراج السكر بالإضافة إلى تكلفة النقل.

ومن ناحية أخرى عرفت معامل السكر والتكرير منذ سنة 1997 إلى سنة 2000 ارتفاعا مستمرا في الإنتاج, حيث ارتفعت كميات المعالجة من 726 ألف طن إلى مليون و 435 ألف طن خلال نفس الفترة, الشيء الذي يبرهن على إقبال الفلاحين على هذه الزراعة.

وللتذكير فقد طلب الكثير من المتدخلين في هذا القطاع وخاصة البرلمانيين من الرفع من الطاقة الإنتاجية لهذه المعامل ولكن منذ سنة 2000, فعلا عرفت زراعة قصب السكر بعض التراجع بفعل عزوف الفلاحين عن هذه الزراعة بحيث تم التخلي على 7300 هكتار ولم تتم زراعة سوى 3700 هكتار من قصب السكر من سنة 2000 إلى سنة 2001.

وترجع أسباب هذا التراجع على انخفاض الإنتاج في الهكتار مع ارتفاع تكلفة ماء السقي الذي عرف فعلا زيادات متتالية منذ سنة 1996. وقد بلغت نسبة هذه الزيادات 23٪ بالنسبة للسقي بالرش و55٪ بالنسبة للانجراف.

ومن بين الأشياء التي أثرت على مردودية إنتاج قصب السكر هناك الظروف كذلك المناخية القاسية التي عرفتها موسم 1990، 98، 2000 وكذا توقف السقي لمدة شهر كامل من 20 اغسطس إلى 20 شتنبر 2000 بسبب ضعف المخزون ونحن نعلم علاقة زراعة قصب السكر مع السقي والمياه.

وفي هذا الصدد أريد أن اخبر السيد المستشار المحترم أن من أجل تدارك هذه الوضعية من جهة، وتحسين دخل مزارعي قصب السكر الذي هو مرتبط بالأساس بالرفع من المردودية وكذا نسبة الحلاوة، فقد كلف المجلس الإداري المنعقد في مارس 2002 لجنة مكونة من ممثلي الوزارات التالية: التجارة والصناعة, الفلاحة, المالية, المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي جهة الغرب اللوكوس وكذا شركة سوراك لإيجاد الحلول الناجعة للنهوض بهذه الزراعة.

وهكذا فقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات عدة لدراسة هذه الصعوبات التي تواجهها زراعة قصب السكر وسنعلن إن شاء الله عن نتائج هذه اللجنة في حينه، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير.

تنشكر السيد الوزير على الاعتراف اللي اعترف به على التراجع فاش ولى من المعامل قالوا عندنا عدد ديال القنطارات وغادي نبداو الحصاد في أكتوبر, نونبر, دجنبر وفبراير وهاذ الشهور كلها كان فيها الماء وكان فيها البرد وكاين البلاد اللي تحسكت في هاذ الشهور كلها دخلها الماء وماتت هاذ 70 اللي قال السيد الوزير حقيقية لأنه هلكوا الفلاحين وهلكوا ؤوسهم, علاش؟ لأنه قلعوا ناقصة في أكتوبر ونونبر ودجنبر ويناير وفبراير وكان فيها الشتاء وكان فيها البرد وكل مجرى تقطعت بالماكينة أو بالصابة خمجت وتلفت.

لهذا تنشكرو السيد الوزير على الكلمة لانه من خلال الأرقام استعرضها السؤال التي تبين اكلفة الإنتاج ارتفعت مابين 1996 إلى 2002 بنسبة 19٪. لذلك ومن أجل تدارك هذه الزيادة وآثاره السلبية على عائدات الفلاح نطالب بالزيادة 4200 درهم للطن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.شكرا للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الأخير بالنسبة لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن: الأزمة التي يعرفها قطاع الجلد بالمغرب للمستشار المحترم السيد عبد الإله المكينسي, تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس, سيدي الوزير, السادة المستشارين المحترمين,

إن السؤال الذي سنطرحه اليوم هو سؤال يتعلق بوضعية قانونية واقتصادية. هذه الوضعية القانونية التي يمكن تلخيصها في مدى مسؤولية الإدارة عند اتخاذ قرار معين ووجود أضرار نتيجة هذا القرار. فالإدارة أو الحكومة بكل عناصرها والقطاع الخاص هم شركاء من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وهذه الشراكة تستدعي منهما معا في حالة إخلال أحدهما بالتزاماته أن يقوم بتعويض الضرر وان يحاول إيجاد حلول للمشاكل.

فقطاع الجلد بالمغرب كان من بين القاطرات التي استطاعت أن تنمي اقتصاديا هذا البلد، فالمنتوجات الجلدية في بلدنا استطاعت أن تغزو الأسواق الأوروبية والأمريكية وغيرها واستطاعت أن تثبت نفسها بجودتها وذلك في ظل وضعية قانونية كانت منذ الاستقلال تحمي من تصدير الجلود الغير مصنعة وكان كل من يقوم باستثمار إلا ويقوم به على أساس هذه الحماية وعلى أساس ان هناك تعاقدا بينه وبين الدولة على أساس أنها تحمي له المنتوج وتحمي له المواد الخام وانها لا تصدر.

ولكن مع كامل الأسف فإن الدولة في سنة 1986 وبعد ان قام المستثمرون بجهد كبير وانتشرت المدابغ وانتشرت معامل الأحذية ومعامل الألبسة التي أصبح لها صيت عالمي. فاللباس الجلدي المغربي استطاع أن يثبت نفسه في كل المحافل وفي كل الدول. بعد ذلك قامت الحكومة سنة 1986 بتحرير تصدير المادة الخام, 1996 لا 1986 بتاريخ 3 شتنبر 1986 قامت بتحرير تصدير المادة الخام.

نحن نعرف على ان المادة الخام المغربية نظرا لخصوصيتها هي مطلوبة في سائر انحاء العالم. أولا لان المادة الخام المغربية ليس فيها المادة الدسمة, الشئ الذي يجعل الجلد لما يخدم يبقى في كثافته, ويبقى في جودته. فانكب المستوردون على الجلد المغربي واخذوا يستوردونه غير مصنع, يعني أشنو درنا؟ اعطيناهم خيرنا وخلينا هذاك الجلد اللي غادي نصنعوه ونخدمو به اليد العاملة ونخدمو به واحد مجموعة المرافق الاخرى: الخيط, الصدايف, واحد العدد خليناهم وجالسين كشوفوا.

وبدأت المعامل كتهبط وحدة بوحدة, بدينا بالصويرة, اكادير, مراكش, فاس, الدار البيضاء, طنجة, الناظور, وجدة, القنيطرة.. بدات كتسد وحدة بوحدة. من حسن الحظ أن الحكومة الحالية قامت بتفادي الخطأ ففي سنة 2001 وضعت قيود على التصدير, هنا الإشكالية الموجودة وأنه لما يسد المعمل, آش كيولي كينتج؟ الديون, لا ينتج إلا الديون, هذه المعامل كلها انتجت الديون وتراكمت ديون الممولين, ديون الضرائب, ديون الأعباء الاجتماعية, كل الديون.

الآن كمثال نأخد كمثال معمل الصويرة اللي في الواقع يعتبر مهم في هاذ البلاد, فيما يتعلق بإنتاج المواد الجلدية المصنعة. هاذ المعمل ديال الصويرة الآن عليه 14 مليار ديال الديون, التجهيز ديالو في البداية بـ40 مليار واش الدولة مستعدة اليوم تتحمل مسؤوليتها وتتحمل جزء من مسؤوليتها في القرار الذي اتخذته واللي كان هو السبب الأساسي في التوقف أولا؟ واش مستعدة على أنها تمد يد العون لواحد المجموعة من المواطنين التي تعد بالآلاف اللي اليوم مجردة تنتظر بأن هاذ المعامل تعاود تفتح؟

انا مقتانع بان هاذ الحكومة عندها الإرادة اللي بغينا نسمعو اليوم هو ماهي الطريقة؟ ماهو الشكل؟ الذي بواسطته غادي تقوم الدولة بتحمل الأعباء ديال الحكومة ولو كانت حكومة سابقة وغادي تقوم يدا في يد مع هؤلاء واللي غادي يخلقوا لنا العيش لواحد العدد ديال الاسر ويحاولوا يجبرو الحلول باش يحلوا هاذ المعامل لأن فيها الخير للمغرب والخير العميم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم, الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في البداية أن أشكر السيد المستشار والأخ عبد الإله المكينسي على سؤاله حول القطاع وكذلك أريد أن أشكره على جوابه بحيث أنه سأل وأجاب في نفس الوقت وأنا فخور أنه يعرف هذا القطاع بتفاصيله.

ففعلا كانت لي عدة مناسبات داخل هذه القبة المحترمة للإجابة على أسئلة متضاربة حول هذا القطاع; بحيث أن هناك فئة من المتاجرين في هذه المادة الذين لم يروا بعين إيجابية القرار الوزاري الذي فعلا اتخذ في 12 ابريل 2002 والذي قرر بإخضاع الجلود لرخص التصدير إثر الاضطرابات التي عرفتها السوق العالمية بحيث أنه كانت هناك أمراض خاصة في أوروبا, أمراض جنون البقر والحمى القلاعية التي جعلت أنه كان هناك خصاص كبير جدا في الأسواق العالمية فيما يخص الجلد. فكان هناك ضغط كذلك على المغرب لاستيراد جلوده وبذلك انعكس ذلك سلبا على بعض الصناعات وخاصة الصناعة التقليدية وفعلا أخذنا قرار في هذا الاتجاه من اجل إخضاع الجلود لرخص التصدير, علما أن كل الصفقات التي أبرمت قبل

12 ابريل 2001 والتي أخذ المصدرون بشأنها تسبيقات أو سددت بكاملها وفعلا أعطيناها ترخيص لأنها كانت على اتفاق يعني من قبل اتخاذ هذا القرار.

وأنا أتفق تمام الاتفاق مع المستشار المحترم, بحيث أن قطاع الجلد يمكن إذا أوليناه الاهتمام اللازم يمكن أن يكون قاطرة فيما يخص القطاع الجلدي وقطاع النسيج من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فالوزارة أخذت فعلا على سبيل المثال قبل أن أخوض فيما يخص الإجراءات على سبيل المثال ودائما في السياق الذي جاء به السيد المستشار المحترم من تاريخ 12 أبريل 2001 إلى غاية 13 دجنبر 2001 صدر ما مجموعه 1286 طن من الجلود الخامة أي بزيادة 54٪ مقارنة مع السنة من قبل.

فبذلك كل الجلود الخامة كانت تصدر وتبقى بعض الأوساخ عندما نغسل الجلود فعلا Le Plomb وبعض الأوساخ تبقى في المغرب والجلود تذهب إلى الخارج وتعطى لها قيمة مضافة وفي بعض الحالات ترجع إلى الأسواق المغربية بأثمنة عالية جدا.

ففيما يخص سياسة الوزارة في هذا المجال, إذن قررنا إيقاف تصدير الجلود الخامة ولكن قررنا كذلك أن تكون الجلود المصنعة يعني حرة للتصدير, بحيث عندما تكون الجلود مصنعة تكون قيمة مضاعفة عالية فتضخ أموالا للمغرب بالعملة الصعبة.

فإضافة إلى هذا القرار, أخذت الوزارة عدة إجراءات أولا الإجراءات الأولى هو إحداث المركز التقني للجودة في ميدان الجلد وهذا المركز التقني سيعطي إن شاء الله دفعة جديدة فيما يخص تقنيات إعادة الجودة للمنتوج المغربي وإعطاؤه كذلك القيمة المضافة اللازمة.

هناك كذلك مشروع إنشاء مجمع صناعي خاص بصناعة الجلد, بتعاون مع الجمعية الإيطالية للجلد. كذلك هذا المجمع سيعطي لقطاع الجلد دفعة جديدة فيما يخص تنمية هذا القطاع.

هناك كذلك مشروع دراسة تحليلية حول المدابغ بتعاون مع المعهد الإيطالي للإنعاش الصناعي وهنك كذلك دراسة معمقة حول مؤهلات قطاع صناعة الجلد.

فنحن في الوزارة أحدثنا كذلك لجنة خاصة لتتبع هذه الإجراءات وسنعطي لهذا القطاع الأهمية البالغة لان لنا اليقين أنه يمكن أن يعطي للمغرب دفعة في ميدان الصناعة الجلدية.

وفيما يخص فعلا بعض المقاولات التي أقفلت بعد أخذ القرار في سنة 1986, لنا كل الملفات اليوم في الوزارة نتدارسها مع زملائنا في وزارة المالية من أجل إيجاد الحلول, خاصة أن هذه المقاولات كانت تشغل كل واحدة منها على الأقل 500 عامل. فنظن أنه من اللازم أن تولي الحكومة أهمية لهذه المقاولات التي أغلقت لكي نرجع لها إن شاء الله نفس جديد ولكي تعمل في إطار تنمية هذا القطاع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المكينسي.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي:

في الواقع على أن جواب السيد الوزير كاف ونشكره ونهنئه على القرار ديال 12 أبريل 2001 لأن هذا القرار أعطى نفسا جديدا وأعطى واحد الإمكانية لإعادة تطوير هذا القطاع. فهذا القطاع فعلا أخدم ولكن في واحد المرحلة من المراحل كان هناك خطأ باش نفتحو الأبواب لموادنا الخام اللي غادي نخدمو فيها ناس اللي اليوم مكونين ومتخصصين واللي أخذوا خبرة كبرى ونعطيوها لدول أخرى تخدمها وتجيب لنا هي الجلد والسباط وتجيب لنا الاحذية وتجيب لنا الملابس.

حقيقة على أنه القطاع كان عرف واحد النهضة كبرى اليوم كيعرف نكسة، هذه النكسة ما يمكن لو أنه يستيقظ منها إلا إذا تضافرت الجهود. فعندما قال السيد الوزير بأنه هناك لجنة، أنا أتمنى بأن هاذ للجنة تنظر في القضايا الاجتماعية أولا لأن هناك عائلات، هناك شباب متكونون في هذا الميدان اللي واقفين واللي اليوم العطالة والبطالة نظرا لأن المعامل توقفت. هناك رأسمال كبير، اليوم معمل من معامل الدباغة الكبرى ملايير واللي عليه فوائد..

ولهذا الشيء اللي كنطلبو منكم السيد الوزير هو أنكم تديروا واحد الجهد خاص باش نمر إلى المرحلة الثانية، فهي كذلك تقنين تصدير الجلد نصف المصنع. اليوم "أندري" ديال السباط غادي تجي للمغرب، علاش؟ ما جاتش على سواد عيوننا، جات لأن الجلد ديالنا مزيان. ملي تقبط الجلدة في البداية وكتخرج من المجزرة بـ200 و 300 درهم إذا خدمتيها كتصبح بـ4000 و5000 درهم، اللي كياكدي فيها هذا اللي كينقل وياكل فيها هذا اللي كيخدم وكياكل فيها هذا اللي كيصبغ واللي كياكلوا فيها واحد العدد ديال العائلات.

لهذا السيد الوزير كنلتمسو منكم أنه تاخذوا واحد القرار آخر يعني كمرحلة ثانية وهي فيما يتعلق بالجلد النصف مصنع، حتى هو يخضع للتقنيين أولا، ثم ثانيا على أنه فيما يتعلق بهذه المعامل ديال الدباغة على أنه تجلسوا معهم واحد واحد وتشوفو أشنا هي المشاكل ديالهم. أنا أعطيت المثال ديال الصويرة، اليوم خصو مليار باش يمكن لو يتفتح كيخص الدولة تتحمل أو صندوق الحسن الثاني أو شيء من هذا القبيل واحد الجزء من هاذ التكاليف باش يمكن لنا على أنه أننا نزيدو بالاقتصاد ديالنا ويمكن لنا أنه واحد القطاع من القطاعات المنتجة واللي عندها مستقبل زاهر على أنها تكون، وحنا على تمام اليقين أن على يدكم السيد الوزير هاذ الشي كلو غادي يتحقق إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا للسيد الوزير على مساهمة. ننتقل إلى القطاع الموالي المتعلق بوزارة الثقافة والاتصال، السؤال حول لحالة المتدهورة للمآثر التاريخية لمدينة مكناس للمستشار المحترم السيد عباس الومغاري. تفضل السي الومغاري.

المستشار السيد عباس الومغاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

سأحاول أن أطرح هذا السؤال المتعلق بالحالة المتدهورة للمآثر التاريخية بمدينة مكناس بطريقة أخرى مغايرة على ما جاء في الرسالة الموجهة إليكم السيد الوزير.

كما هو معلوم فمن بين الثروات التي يفخر بها المغاربة كتراث إنساني هي مآثره التاريخية والتي يقل نظيرها في كل أنحاء العالم. وكما تعلمون السيد الوزير أنه المجموعة الحضرية لمدينة مكناس بتعاون مع مصالح وزارتكم المختصة لا المحلية ولا المركزية بذلوا جهدا كبيرا مشكورين عليه من أجل تصنيف مدينة مكناس كتراث عالمي وقد حصل هذا بالفعل، ولكن للأسف وأقولها للمرة الثانية أنه هذا التصنيف هذا لم يشفع لها، فجل المعالم والمآثر التاريخية توجد في حالة متدهورة يعني لا أظن أنكم لا تعلمون حالتها السيد الوزير لأنني على يقين أنه المصالح المحلية التابعة لوزارتكم تعمل مجهودا كبيرا وذلك بالقيام بدراسات مستفيضة وترسل إليكم تقارير دورية عن الحالة التي وصلت إليها المآثر التاريخية بمدينة مكناس.

إذا أردت أن أذكر.. أكثر من نصفها تلاشى، خذ على سبيل المثال قوس باب زد انهار، قوس برد عين انهار، جزء من قوس باب الأنوار انهار النصف فيه، لحسن الحظ أنه المجموعة الحضرية تدخلت بهبة منحت لها من طرف منظمة عمداء المدن الناطقة بالفرنسية وتم إصلاح هذا الباب بتعاون كذلك مع مصالحكم مشكورين ولكن يبقى دائما المجهود والإمكانيات التي تسخر لخدمة هذه المآثر تبقى للأسف دائما جد محدودة.

فلهذا السيد الوزير لكي لا أطيل هل لكم تصور استعجالي قريب المدى أو بعيد المدى للتدخل لإنقاذ ما يجب إنقاذه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أؤكد للسيد المستشار المحترم أنني بالفعل أعرف جيدا وضعية المآثر التاريخية في مكناس، أعرفها قبل أن أتحمل مسؤولية هذا القطاع، أعرف ما ذا تعرضت له والأمثلة التي ذكرت لم تقع بقدرة قادر وقعت بالتدخلات الغير المعقولة التي حدثت في هذه المدينة.

ولعل مكناس اشتهرت بأبشع تدخل عمراني حدث فيها وما حدث لساحة الهديم وهي قبالة باب المنصور العلج الذي يعتبر اليوم مفخرة من مفاخرنا الأثرية لأنه ظل لسنة كاملة في أحد أشهر وأنبل المواقع الباريزية.

لكن ما أخالفكم فيه السيد المستشار المحترم هو أنه خلال السنوات الأخيرة أخذنا عبر مخطط استعجالي في معالجة أهم المشاكل الموجودة في مكناس واليوم الذي أتكلم معكم فيه وأنا آسف أنكم لا تعرفونه لأنه كان يمكن لكم تعملوا دورة في المدينة وتعرفوا هاذ الشي، كاين عدة أوراش ديال الإصلاح والترميم تهم باب المنصور العلج، كتهم متحف الجامعي، كتهم الخزانة القديمة ديال الجامع الكبير ديال مكناس، كتهم درا الباشاوات، كتهم بان القاري، كتهم الأسوار، بما فيها الأبواب اللي ذكرت اللي كتساهم الوزارة بقسط وافر في ترميمها وتهيئتها بعد أن انهارت بسبب التدخلات التي لم تكن تدخلات معقولة في هذا الإطار، وعندما ستنتهي الأشغال، أشغال الترميم والصيانة في كل هذه المجالات الأثرية في مدينة مكناس بالإضافة إلى الدراسة التي هي الآن بصدد الإنجاز حول ترميم وصيانة وإعادة تهيئة باب السواني ستكون مكناس قد استعادت جزءا هاما من مآثرها التاريخية وأصبحت من المدن التي تحترم فيها هذه امآثر وتعيد توظيفها التزاما منها بما التزمت به عندما تم تصنيف المدينة تراثا إنسانيا.

لكن مرة أخرى أؤكد أن مسؤولية ترميم المآثر التاريخية وصيانتها والمحافظة عليها ماشي مسؤولية ديال وزارة الثقافية لوحدها هي أيضا مسؤولية الجماعات المحلية وللأسف الشديد في أحيان كثيرة الضرر يأتي أيضا من سوء المعالجة التي تتم في هذا الإطار، يجب أن نقولها بكل صراحة، ولهذا فهي مسؤولية للجميع ونحن على استعداد للاستمرار في عملنا ليس فقط لإنقاذ المآثر المهددة ولكن لإعادة تشغيلها وتوظيفها وسنشهد مثلا على ذلك في الأسابيع القليلة القادمة لأن مكناس ستحتضن أحد المعارض التراثية الكبرى التي تنظمها الوزارة وهو معرض الزرابي وهو سيكون في متحف دار الجامعي وفي باب منصور العلج في قبة السفراء. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عباس الومغاري:

شكرا السيد الوزير،

بكل صراحة أنا لم أكن أرغب لكي أدخل في نقاش وجدال عقيم لأننا كلنا مسؤولون، أما ما تقوله بأن الجماعات المحلية مسؤولية عن ترميم وإصلاح المآثر التاريخية فأنا لا أتفق معكم السيد الوزير والدليل على هذا

هو ظهير 76، اللي اليوم الحكومة كتحط المشروع المعدل له عاد داخل هاذ الاختصاص والجميع يعلم هذا، عاد دخل الاختصاص ديال الاهتمام، إصلاح وترميم المآثر التاريخية أصبح اختصاصا في المرحلة المقبلة سيصبح من الاختصاصات المنقولة وإلا إذا كانت الجماعات تتحمل المسؤولية التامة، فكيف يعقل السيد الوزير أنه مدخول هذه المآثر التارخية، آشكون اللي تياخذو؟

خليو هاذ المدخول للجماعات المحلية وحملوها المسؤولية حنا متفقين ماكاين حتى شي إشكالية، كيف يعقل أنه المدخول ديال المآثر التاريخية على إثر توظيفها يمشي لصندوق معين ونحملو الجماعات المحلية مسؤولية الاهتمام وبالمآثر التاريخية؟

فاختصاصات الجماعات المحلية هو اختصاص محدود، تساهم الجماعات المحلية على حسب الإمكانيات اللي عندها وهذا واضح والجميع يعرفه وجل الإخوان اللي كاينين هم رؤساء لجماعات محلية ويعملون هذا الأمر علم اليقين هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، فإذا كان تدخل، السيد الوزير، ديال وزارتكم فيما يخص بعض المواقع اللي تكلمتم عليها فأنا أعرفه جيدا وسكان مدينة مكناس يعرفون كذلك هذه التدخلات فيعني هي ليست سرا أو مخبأة، معروفة أنا قلت في البداية أنها جد محدودة ولا ترقى إلى الطموح والرغبة ديال مدينة مكناس ولا للقيمة التي تتوفر عليها هذه المآثر. فعلى سبيل المثال باب المنصور اللي تكلمتم عليه السيد الوزير واللي حظي كذلك بالشرف والثقة أنه كتذكار منصوب في الساحة ديال الكونكورد في باريس.

أخبركم السيد الوزير ويجب أن تهتموا بهذا الموضوع راه السقف ديالو سيهوى، راه السقف كذلك هو مهدد، أنا أخبركم السيد الوزير بهذه الحقيقة، لا أحمل المسؤولية للمصالح لأن المصالح لا دخل لها في هذا الموضوع أمام قلة الإمكانيات، لازلت أكررها وحتى سؤالي الذي طرحت لحد الآن لم أتلق جوابا شافيا، قلت واش كاين شي تصور؟ واش كاين شي برمجة كيف مابغات تكون مستعجلة ولا قريبة المدى ولا بعيدة المدى ما يهمش غير خص واحد الاستراتيجية وإذا ما قديناش لا حنا ولا أنتم، كاين واحد العدد ديال المآثر التاريخية يجب توظيفها، أعطوها للخواص توظفها وتسهر على عمايتها إذا ما استطعناش حنا.

الحكومة عازمة اليوم باش تستضيف 10 الملايين ديال السواح. باش غادي نستضيفه؟ أشنو عندنا نعرضو لهاذ السواح كمنتوج؟ كنعرفو أشنو عندنا في البلاد، الثروات اللي كتزخر بها البلاد كنعرفوها كلنا من بين الثروات اللي كاينة وجد مهمة هي المآثر التاريخية اللي عندنا هي اللي كاينة إذا لم نهتم بها واعطيناها القيمة الحقيقية ما يمكنش لنا نكذبو على أنفسنا.

أما التدخل في ساحة الهديم بالفعل أنا معكم السيد الوزير أنه حصل تدخل بالفعل في الثمانينات اللي يشوه معالم ساحة الهديم وذاك التدخل لا يناسب لا ساحة الهديم ولا باب المنصور ولا حتى الثقافة اللي كتزخر بها مدينة مكناس ولحسن الحظ أنه كاين تدخل لإصلاح هذه التشوهات...

السيد الرئيس، غير باش يكون السيد الوزير مطمئن وكشخص أنا لا أحمله كذلك المسؤولية، نحن نعرف ونعرف جميعا أنه بالفعل الامكانيات ما كانياش ولكن ما نبقاوش مكتوفي الأيدي، خصنا نفكرو وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

باختصار شديد السيد الرئيس إذا سمحتم لي، مرة أخرى أؤكد بأنه هناك تصور لدى الوزارة فيما يخص المحافظة على المآثر التاريخية وهناك استراتيجية وقد سعدت بتقديمها قبل بضعة أسابيع في المناظرة التي نظمت بفاس حول الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على المآثر التاريخية واعتبرها كثير من الخبراء أنها استراتيجية طموحة وواقعية وتناسب تماما ما نسعى إليه في المغرب اليوم.

والدليل على وجود هذا التصور هو أن هذه المشاريع الموجودة اليوم في مكناس ما عمرها ما كانت من قبل ويمكن لي نقول عدد كبير من المدن الأخرى اللي فيها اليوم مشاريع ديال الترميم والصيانة وإعادة الاستغلال ونحن طبعا منفتحون لكل الاقتراحات ووقعنا عدد من اتفاقيات الشراكة مع الجماعات المحلية ولكن أيضا مع القطاع الخاص. أهم المشاريع التي عملت مع القطاع الخاص عملت في عهد هذه الحكومة: قبة المرابطين في مراكش مدرسة بن يوسف في مراكش، المدرسة البوعنانية في فاس، دار عديل في فاس هذه كلها مشاريع كبرى تصاوبت مع القطاع ومع التعاون الدولي ونحن منفتحين لمزيد من ذلك مرة أخرى كنعاود نأكد بأنه نحن مع التدبير الجهوي للمآثر التاريخية ما نبقاش دائما كنجبدو هاذ الحكايات ديال الصندوق.

الصندوق حنا مستعدين للتنازل عنه عن دليب خاطر إذا حل شي مشكل. ولكن نقول لك السيد المستشار المحترم حنا هاذ السنة عملنا في مكناس أضعاف وأضعاف عشر مرات ما تدره المآثر التاريخية على الصندوق وإذا استدعى الأمر نعملو الصندوق كلو في مدينة مغربية محافظة على مآثرها المهددة راه خصنا نعملوه، حنا ماشي عاملين الصندوق اللي دخل شي حاجة تصرف عليه. هذا الصندوق يتدخل في المغرب كله، ماشي في مكناس أوفي مراكش أو في فاس.

ولهذا مرة أخرى هذا الأمر يحتاج إلى تعاون واسع وقوي بين جميع الهيئات المسؤولة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع حول دور الإعلام السمعي البصري للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله الشرقاوي، عبد الفتاح سباطة، محمد الخضوري وعمر بومقص. تفضلوا السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، الاخوة المستشارون،

كان من المفروض أن هذا السؤال يكون سؤالا محوريا خصوصا بعد الاتفاق بين مكونات المجلس، خصوصا مع السادة رؤساء الفرق لأن الظرف وقتها كان يقتضي ذلك. بطبيعة الحال كان من المفروض بأن جميع الفرق تعطي رأيها في الموضوع ثم طلب منا أن يتحول هذا السؤال إلى سؤال آني وقبلنا ذلك ثم حول مرة أخرى إلى سؤال عادي وقبلنا بذلك ولحد الساعة لازال هذا الموضوع موضوع الإعلام يكتسي أهمية بالغة.

لهذا لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام بكل مكوناته خاصة المرئي والمسموع في تأطير المواطنين وتوجيههم وتوعيتهم ونظرا لأهمية الدور فإن وسائل الإعلام العمومية يتم الحرص على أن تخدم المصلحة العامة والقضايا الوطنية المشتركة خارج أي استغلال سياسي أو حزبي.

والإعلام اليوم يصبح وسيلة من وسائل تعبئة المواطنين للانخراط في إنجاز المهام الوطنية ومن بين أهم هذه المهام والمبادرات نجد المستشارات الشعبية والعمليات الانتخابية التي يتشكل الإعلام أحد وسائلها التوضيحية، التوعية والتعبوية.

ونحن اليوم على أبواب الدخول في انتخابات مصيرية ومهمة عنوانها الشفافية والمصداقية وغايتها تحقيق قطيعة مع ممارسات الماضي وتدعيم العهد الجديد. لذلك فإن الإعلام العمومي ينبغي أن يكون في مستوى الهدف النبيل، بل يجب أن يكون وسيلة فعالة في توفير سبل نجاح هذه المحطة المصيرية في حياة بلادنا.

إننا في الفريق الاشتراكي، إذ نسجل إيجابية التعامل الحكومي مع هذا الاستحقاق المهم سواء من حيث جدية التعامل المتجلي في إخبار الرأي العام الوطني باليوم المحدد لعملية الاقتراع أو من حيث الحرص على إشراك كل الأطراف الوطنية الفاعلة في مناقشة نظام الانتخاب ووسائله والتوصل إلى توافق وطني، فإننا نطالب في نفس الوقت بمواكبة الإعلام لهذا المسار سواء على مستوى فتح حوار للنقاش أو على مستوى الشرح والتوضيح.

لهذا السيد الوزير، نسائلكم:

أولا لماذا لم يستعمل الإعلام العمومي في شرح مستجدات النظام الانتخابي الذي لازال يعتريه الكثير من اللبس في فهم المواطنين؟

ثانيا، ما هي خطتكم الإعلامية لتهييء الرأي العام الوطني وتعبئته لإنجاح المرحلة الانتخابية، خاصة في غياب المجلس الأعلى السمعي البصري الذي لاشك كان سيكون مفيدا جدا في هذه المرحلة لو خرج إلى الوجود؟

ثالثا، ما هو برنامجكم الإعلامي لمواكبة الحملة الانتخابية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السادة المستشارون، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

هذا السؤال بطبيعة الحال عندو مستويين، مستوى يتعلق بعمل الإذاعة والتلفزيون خلال التحضير للحملات المقبلة، مستوى آخر يتعلق بإصلاح النظام السمعي البصري ككل للإجابة على الحاجيات الفعلية اليوم الموجودة في الحقل الإعلامي.

فيما يخص النقطة الأولى، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، تعرفون أننا نمر من مرحلة دقيقة هناك قوانين مطروحة الآن للمصادقة على البرلمان وعندما ستصبح نهائية سيستدعي الأمر مناقشات واسعة وبرامج تحسيسية واسعة لنفسر للمواطنين طبيعة هذا النظام الجديد للاقتراع وتفاصيله وخصوصياته ودلالاته، ولكن أيضا لنفسر ونحسس المواطنين بضرورة إحداث قطيعة مع تجارب الماضي وتخليق الحياة الانتخابية في المغرب.

هذه مسؤوليتنا جميعا، مسؤولية المؤسسات، مسؤولية الأحزاب ومسؤولية الأجهزة الإعلامية. الأجهزة الإعلامية ستنخرط في هذا المجهود بكل قوة. لقد بدأت فعلا عبر بعض البرامج السياسية كشؤون برلمانية وكبرامج حوارية وسياسية في القناتين وفي الإذاعة ولكنها ستنتقل إلى سرعة أكبر في الأسابيع القليلة المقبلة تهييئا للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة الحملة الانتخابية.

نحن لا نريد بطبيعة الحال لا أن نصل إلى الحملة الانتخابية بساحة سياسية فارغة لا نقاش فيها، ولكن لا نريد كذلك أن نصل إلى الحملة الإنتخابية بعد أن نكون قد قمنا بحملة انتخابية فعلية في الساحة الإعلامية، التوفيق بين هذين الهدفين مسألة صعبة نحاولها بالاستشارة مع الفاعلين السياسيين، وهناك اليوم لجنة وطنية بمشاركة جميع الأحزاب تناقش تفاصيل العمل الذي ستقوم به الأجهزة الإعلامية في المستقبل وهي تهيء البرامج واليوم كان

عندها اجتماع لتهييء البرنامج، سواء كانت برامج إخبارية أو برامج سياسية وحوارية إلى غير ذلك.

ونتمنى أن تشهد الأسابيع القليلة المقبلة نقاشا سياسيا يليق بتجربة المغرب ويليق بالإرادة الملكية السامية في أن تكون هذه الانتخابات نقلة نوعية في الحياة السياسية المغربية ويليق أيضا بطموحنا جميعا كمؤسسات وكأحزاب.

أما فيما يخص المستوى الثاني، مستوى الإصلاح، بطبيعة الحال، نحن جميعا كنا نتمنى أن يكون المجلس الأعلى السمعي البصري اليوم قائما ويعفينا من عدد كبير من المشاكل التي تطرأ في الساحة الإعلامية ويبت في عدد كبير من القضايا التي تنشأ فيها خلافات ونزاعات، لكن كان هناك بطبيعة الحال تأخر في إعداد هذا الإصلاح وتقديمه أمام مجلسكم الموقر. ولكن الحكومة اليوم هي مستعدة فقد استطاعت أن تنهي جميع الترتيبات المتعلقة بهذه القوانين وعما قريب إن شاء الله ستصل إلى مجلس وسيكون لنا بكل تأكيد في المستقبل القريب مجلس أعلى للسمعي البصري وستكون لنا ساحة سمعية بصرية على جميع الإمكانات سواء كانت عمومية أو خاصة وستكون لنا مؤسسات سمعية بصرية مستقلة قادرة على الانخراط في المنافسة الشديدة التي يعرفها هذا المجال. شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس،

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم القيمة وعلى المعلومات التي أفدتمونا بها ونتمنى مخلصين أن يخرج هذا المشروع، مشروع المجلس الأعلى للسمعي البصري كما جاء على لسان السيد الوزير حتى نخرج من هذا المأزق. شكرا مرة أخرى السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الأخير في نفس القطاع، الثقافة والاتصال، حول وضعية القناة الأمازيغية للإذاعة الوطنية، للمستشارين المحترمين: حسن أو تغليست ومحمد المنصوري، تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن أو تغليست:

سؤالي إلى وزير الثقافة وهو كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

عبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عن إرادته السامية للنهوض بالثقافة الأمازيغية من خلال قراره التاريخي بأجدير القاضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهي مبادرة حكيمة لرد الاعتبار لهذا المكون في الهوية المغربية بتعدد روافدها، حيث لقيت مباركة وارتياحا وطنيا ومغاربيا ودوليا في هذا السياق وعلى المستوى الإعلامي.

فرغم المجهودات الكبيرة والمضاعفة التي يقوم بها العاملون في قسم الأمازيغية بإذاعتنا الوطنية فإن قلة وسائل العمل الضرورية وضمنها أجهزة الدفع التي تضمن التغطية والتقاط ما تقدمه القناة لمستمعيها، وضعف مساحة البث وعمره الزمني يجعل الأمور بهذا القطاع الإعلامي الوطني على غير ما يرام ويستدعي تدخلا هادفا لتصحيح هذه الوضعية القائمة من خلال تسوية أوضاع المتعاونين الخارجين وتحسين الوضعية الاجتماعية للمندمجين في الوظيفة العمومية، وعلى معضلة الترقية الداخلية التي لم تتم في موعدها إلى جانب ملف التعويضات وفق ما تقتضيه المهام التي المتعددة المنوطة بالعاملين.

السيد الوزير، لقد سبق الإعلان على المشروع توسيع البث بهذا الخصوص وكان مقررا حسب علمنا تنفيذه في أكتوبر المنصرم إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن. أضيف إلى ذلك البث التلفزيوني عبر نشره اللهجات الذي لا يتجاوز 84 ساعة في العام بما يعني 3 أيام ونصف في السنة.

لهذا السيد الوزير نود مساءلتكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لإصلاح الأوضاع الاجتماعية للعاملين بالإذاعة الوطنية عموما وضمنهم العاملون بالقسم الأمازيغي؟ فما موقع الإعلام الأمازيغي السمعي البصري في برامج ومشاريع إصلاح الفضاء السمعي البصري الذي سبق وأن أعلنت الحكومة وجوده؟ شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

بالفعل السيد المستشار أنا أتفق معكم على أن المساحات المخصصة للبث الإذاعي والتلفزي بالأمازيغية هي مساحة محدودة ومن واجبنا جميعا أن نعمل بكل قوة على توسعها خدمة لثقافتنا أولا وقبل كل شيء ولكن خدمة أيضا للمواطن الذي يريد أن يطلع على أخبار بلاده وأن يشارك في العمل السياسي ويشارك في الحياة العامة ووسيلته في ذلك اللغة التي يتحدث بها ويعيش بها.

للأسف هذه المساحات المخصصة للبث عاشت خلال سنوات بطاقات بشرية جد محدودة وحتى هذه الطاقات البشرية عندما تقاعد بعضها أو التحق بالرفيق الأعلى لم يتم تعويضه بطريقة منتظمة في السنوات الأخيرة، الشي الذي خلق لنا اليوم خصاصا كبيرا في الموارد البشرية بالإضافة إلى الخصاص الموجود أيضا في المعدات التقنية الخاصة بهذه القناة.

لذلك فمشروعنا انسجاما مع ما ورد عندما أحدث صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله المعهد الملكي، انسجاما مع ما ورد في هذا الإحداث من ضرورة أن نعتني

أيضا على المستوى الإعلامي بثقافة الأمازيغية، انسجاما مع ذلك، فإننا نسعى إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتحقيق نقلة نوعية في المجال التقني خصوصا في المعدات وأيضا لحل المشاكل المرتبطة بالموارد البشرية.

بالفعل كان لنا مشروع توظيف عدد من الطاقات البشرية هذه السنة، للأسف هناك كما تعلمون وضعية خاصة اليوم فيما يخص التوظيفات وعدد من القطاعات حرمت هذه السنة من خلق مناصب شغل جديدة للاعتبارات التي تعرفونها جميعا، وهو ما قلص من إمكانية وعرقلة النمو الذي كنا نرجوه لهطه القناة.

لكن هناك اليوم برنامج يعتمد من جهة على الموارد العامة، ومن جهة على موارد الصندوق المخصص لدعم الإنتاج السمعي البصري، وذلك لحل بعض المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية والمعدات التقنية وإنتاج البرامج لأن هناك مشكلا أساسيا يتعلق بإنتاج البرامج.

ونتمنى أن ترى السن المقبلة توسعا حقيقيا في مساحة البث، ليس على مستوى الكم فقط، ولكن على مستوى الكيف، إذ لا يعقل أن نبقى سجناء فقط في النشرات. يجب أن يتنوع المنتوج الإعلامي بالأمازيغية ليصبح فيه أيضا برامج وفقرات ثقافية وفنية وربورتاجات وأفلام تسجيلية.. إلى غير ذلك، وهو ما نسعى إليه بكل تأكيد في برنامجنا للسنة المقبلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير تفضلوا السيد حسن.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي أعطيتنا في هذا الباب واللي حتى التعقيب ديالنا كيمشي في هذا الاتجاه، كنقولو أنه في ضوء هذه الإيضاحات التي تقدم بها السيد الوزير مشكورا، نود التأكيد على أن الاستفسار حول الخطوات العملية لتحسين الوضعية الاجتماعية للعامين وخلق شروط ملائمة لعمل إعلامي هادف ينطلق من تعدد المهام المنوطة بهم من حيث نجد شخصا واحد يشرف على مختلف مراحل الجوانب للمادة الإعلامية، وهي وضعية تتطلب الإنصاف والتكوين.

بخصوص توسيع البث، فمن غير المعقول أن تظل آلاف الأسر المغربية تعيش عصر ما قبل التلفزيون، بل ما قبل الراديو أحيانا، وذلك زمن الإنرنيت والحضارة الرقمية. كيف يعقل أن تتساقط على البيوت المغربية متلف اللغات والثقافات وتظل الأمازيغية والثقافة الأمازيغية خارج النسيج الإعلامي والتربوي وتزداد الأسئلة بإلحاح ونحن على أبواب الاستحقاقات الانتخابية بقواعد وتقنيات جديدة تستلزم جهدا تواصليا كبيرا يقرب المنتوج الإعلامي من المواطن باللغة التي يفهمها لأن غياب اللغة الوطنية كالأمازيغية والحسانية والدارجة المغربية في مجال التواصل الإعلامي والسياسي الذي لا يعمل إلا على حرمان مجهود التنمية من طاقات وكفاءات المغرب الوحدة في التنوع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ننتقل إلى قطاع الشبيبة والرياضة والسؤال الأول يتعلق برياضة ألعاب القوى للمستشارين المحترمين السادة الحسين الحداوي والسي نور الدين بركاع وأحمد بنا. تفضل السي نور الدين.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين،

سؤالي يتعلق برياضة ألعاب القوى خاصة وبالتسيير الإداري والمالي وبالجامعات الملكية المغربية بصفة عامة.

تعيش رياضة ألعاب القوى مفارقة غريبة مفادها أن رياضة ألعاب القوى ببلادنا هي الرياضة الأولى بامتياز من حيث الألعاب أو من حيث الألقاب العالمية والدولية والجهوية بفعل بروز أبطال مغاربة رفعوا راية المغرب خفاقة بين الأمم التي تتصدر لائحة الريادة.

في حين أن تسيير هذا القطاع يعاني أزمة حقيقية، أزمة مؤسسة ببلادنا تغيب فيها التمثيلية والديمقراطية، الشيء الذي ينعكس سلبا على هذا القطاع بانسلال مجموعة من السماسرة ورموز الفساد الذين يحاولون إفساد هذا القطاع من الداخل وذلك بالدفع بأبطالنا إلى الهجرة والحصول على جنسية أخرى في غياب نشر الثقافة الرياضية المواطنة وقيم التشبث بالهوية الوطنية المغربية وتوفير الحوافز التي من شأنها تمكين هؤلاء الأبطال من تفجير طاقاتهم ومواهبهم لفائدة وطنهم.

سيدي الوزير، مبعث هذا التدخل هو التساؤل عن أسباب تأجيل انعقاد الجمع العام لجامعة رياضة ألعاب القوى التي تعتبر قاطرة الرياضة في بلادنا.

إن الوزارة لا يمكن أن تحول المؤقت إلى دائم. مع الإشارة أن المؤقت الدائم لجامعة ألعاب القوى فرض في وقت تعيش فيه جامعات رياضية أخرى أزمات خطيرة ولا سبيل لإعطائكم تفاصيل ما يقع بجامعة المصارعة من تسيبات واستخفاف بالقانون والوزارة في موقع المتفرج السلبي لا تحرك أي ساكن أو تبادر باتخاذ أي إجراء يسير في نفس الاتجاه الذي اتخذ مع جامعة ألعاب القوى.

سيدي الوزير، الى هذا الحد يمكن التساؤل عن ما هو مخطط الوزارة لضمان استمرارية تألق رياضة ألعاب القوى التي ظلت مشعلا يقود الرياضة المغربية ويضعها في موقع متقدم على الساحة الدولية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا فيما يخص الجامعات بصفة عامة تسييرها، هذه أربع سنوات كانت أربع أو خميس جامعات مسيرة بلجان مؤقتة، اليوم بقيت واحدة هي هاذي ديال ألعاب القوى، لماذا؟

لأن انطلقنا في واحد المخطط في التوجه العام أن المجتمع المدني بصفة عامة يتحمل مسؤوليته والجمعيات تاخذ المسؤولية ديالها والانتخابات، تكون الديمقراطية والشفافية بحال اللي كاين، بحال اللي كيطالب به الجميع، إلا أنها في بعض الجامعات ونقولها ونأكدها، الديمقراطية بزاف أعطت نتائج عكسية والناس اللي خدامين معنا في هاذ الميدان كيسمعوني وكيعرفوا الكلام اللي كنقول، الوزارة هزت يدها على التدخل في شؤون الجامعة وخاصة فيما يخص الانتخابات ديال المكاتب.. الأغلبية الحمد لله أعطت نتائج وأنتم كنشوفوها وقابطة طريقها إلى آخره ومن حسن إلى أحسن.

أما بعض الحالات أعطت نتائج سلبية جدا ومنها الحالة التي ذكرت السيد المستشار مشكورا وبعض الحالات الأخرى اللي كنا كنتمناو منها الكثير، ولهذا وبكل صراحة اصبحت الجمعات يمكن لنا تخليو الأمور تتمشى لعل وعسى أن هاذ الناس في الأول يمكن تكون خلافات بينهم وكنتدخلو كوسطاء للمصالحة والتنسيق بينهم غالبا ما نتوفق.

ولكن جامعة ألعاب القوى اللي بغيت نوصل لها ما يمكناش نغامرو بها، ما يمكنش نخليو الأمور تمشي ويخرج مسير بحال اللي خرجت لنا مفاجأة بحال اللي قلت في الجامعات الأخرى لأن هاذي كما جاء في كلامكم هي إن لم تكن أهم الجامعات فهي من أهم الجامعات في بلادنا.

ولهذا حنا غادين كنشوفو كل طريقة ديال العمل اللي مناسبة لجامعة جامعة، علاش تأخرت؟ نوصل لبيت القصيد، علاش تاخرت؟ لجمع العام ديال جامعة ألعاب القوى؟ من هاذي 6 أشهر قبل ألعاب سيدني. كنا قررناها الوزارة أعطت الموافقة وخرجنا ببلاغ وأعلنا عن الموعد ديال الجمع العام إلا أن بعض الأندية وبعض العصب طلبوا منا في ذلك الوقت مازال ما داروش الجموع العامة ديالها، مازال عندها مشاكل، طلبوا منا باش نأخرو حنا على أبواب الألعاب الأولمبية طلبوا منا أنه حتى يفوتوا الألعاب الأولمبية وندير الجمع العام، كنا كذلك، بطلب ألعاب البحر الأبيض المتوسط خليناها دازت كذلك وهاذ الشي دائما بطلب من الأندية ولما أقول الأندية كنقول الأندية الحقيقية واللي بغات الخير للبلاد واللي عندها إلمام بأهمية ألعاب القوى.

كنا غادين ندير، نلخص، هاذ المسلسل هذا في آخر يونيو، كنا أعلنا عليه ودرنا بلاغ واعطينا الموافقة كوزارة وصية ولكن بعض العصب وبعض الأندية ما تزال في وضعية غير قانونية، ما قدوش يديرو الجموع العامة ديالها وكاينة عصبة اللي ثلاث مرات وهم كيمشيوا يديروا الجمع العام وكيخرجوا بدون نتيجة.

ولهذا احنا في انتظار وقلنا اللهم نتسنى هاذ الناس يكونوا في وضعية قانونية بالسيف خصهم يكونوا في وضعية قانونية باش يجيوا يحضروا وإلا ماغاديش يحضروا في الجمع العام إلا غادين نديرو الجمع العام الثلث أو بالنصف ديال الأندية المتواجدة ونحرمو الآخرين اللي ماتمكنوش يديروا الجموع العامة كما قلنا، وأخرنا من جديد حتى تكون هاذ العصب وهاذ الأندية في وضعية قانونية باش تكون المشاركة ديال الجميع ولكن هذا لا يعني أن التسيير ماشي غادي ولا كاين خروقات، أنا أؤكد لك السيد المستشار أن التسيير باللجنة المؤقتة أسلم وأوضح وأنفع وأنجع.. واحد العدد ديال النعوت من التسيير بالطريقة القديمة لماذا؟

لأن ماشي الوزارة اللي كتسير، الوزارة واصعة رهن إشارة اللجنة المؤقتة بعض الموظفين التقنيين، الرئيس ماشي موظف في الوزارة المكتب كلو ماشي موظفين يال الوزارة، المكتب فيه رؤساء الأندية، فيه رئيس نادي، رئيس ديال اللجنة المؤقتة وفيه الرياضيين وفيه الأساتذة وفيه المفكرين وفيه كلشي وفيه بعض الموظفين ديال الوزارة تقنيين وفيه رؤساء العصب ممثلين.. يعني المكتب ديال اللجنة المؤقتة هو في الحقيقة من الأندية ومن العصب، عليها الأمور تتمشى الحمد لله بكامل الشفافية وكامل الوضوح والنتائج بحال اللي كتعرفوها ما كاينش شي تغيير.

أما فيما يخص واحد النقطة جبدتوها جديال طلب الجنسيات إلى آخره، هاذي مسائل كتخرج في بعض الصحف ولكن نتحدى أي واحد يقول لي شي رياضي من ألعاب القوى اللي في المستوى الدولي وكتعرفوهم كلهم الحمد لله مشي بدل شي جنسية، هاذي كلمات كنسمعوها ولكن ملي كتجي للواقع ما كاينشاي لأن الظروف اللي عندنا بالنسبة للرياضيين ديالنا ما يمكنش يمشيوا يقلبوا على شي جنسية أخرى ويسمحوا عن الجنسية ديالهم، أولا كلهم كيحبوا بلادهم وكتشوفوهم كيرفعوا الراية. ثانيا الظروف الملائمة اللي عندهم في بلادهم يمكن ما تكونش في جهات أخرى.. طولت شويا السيد الرئيس وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نورالدين بركاع:

شكرا السيد الوزير المحترم على ردكم الصريح والموضوعي كذلك،إلا أنه أريد أن أذكر أن الأسباب التي أدت إلى تكوين اللجنة المؤقتة بالجامعة المذكورة أي جامعة ألعاب القوى هي أقل بكثير من أسباب الأزمة الخطيرة التي تعيشها الجامعت الأخرى وهي جامعة المصارعة حيث أن جامعة ألعاب القوى عندما شهدت تطبيق الفصل 22 من قانون التربية البدنية كانت بمكتب جامعي منسجم وحققت ولازالت تحقق كما جاء في ردكم الكريم أكبر الإنجازات ومع ذلك سمعنا عن سيادة القانون وإحلال مؤقت.

وجامعة المصارعة شهدت خروقات كبيرة عند عقد جمعها العام الاستثنائي يوم 27 نونبر 2001 ومن بين هذه الخروقات على سبيل الذكر لا الحصر عدم انتخاب مجلس فيدرالي الذي يعوض الفراغ وعاشت استقالات غريبة، فهي اليوم بدون أمين مال ولا كاتب عام ولا رئيس الإدارة الادارية، بل وتسير الآن من طرف عناصر لا ينتمون إلى هاته الرياضة ومع ذلك تتفرج الوزارة في موقع سلبي دون تطبيق القانون، فهل هذه الازدواجية في معايير تطبيق القانون ستشرف الرياضة المغربية؟ وللأسف فإن الملفات العالقة هي بين أيدي موظفين يقررون مصير وزارة بعيدا عن أنظارهم.

لذا نريد السيد الوزير الاهتمام بتطبيق القانون وإعادة الشرعية خاصة وأن الحكومة رفعت غير ما مرة شعار التصحيح والشفافية، نرجوكم السيد الوزير الانكباب على هذا الموضوع موضوع التسيير المالي والإداري بجامعة المذكورة لإعادة الثقة والأمل إلى الرياضيين خاصة والمواطنين بصفة عامة. وشكرا على تفهمكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس وأشكر السيد المستشار المحترم على إثارته لموضوع آخر خارج عن الموضوع ديال ألعاب القوى الذي جاء رسميا في السؤال ويمكن نغتنم الفرصة باش نجاوبو على جامعة المصارعة وأشكره على شجاعته لأن غالبا ما كنسمعو خص هاذ اللجان المؤقتة ما تكونش وخص هذا والديمقراطية كتعطي نتائج حسنة تبارك الله ولكن حتى المشرع فكر لما كيطلع شي مكتب ولاشي جامعة ماشي هي هاذيك المشرع فكر فيها والفصل 22 صريح.

فيما يخص المصارعة، أنا متفق معك ولكن كنخلو واحد الوقت ماشي غير يبداو المشاكل ونزلو بذاك الفصل 22 كنخليوه وكندخلو كوساطة بين الفرقاء وكنعطيو واحد المهلة وخطرة كنخلوهم حتى يفضيو المدابزات ديالهم بالعربية حتى يشبعوا المدابزة.. ولكن حنا كنراقبوهم لما كتعدى واحد الحدود لازم أننا نطبقو القانون وهاذ الشي اللي غادي يقع في أقرب وقت إن شاء الله ونواعدك أن هاذ المشكل ديال جامعة المصارعة غادي يتحل في أقرب وقت أن شاء الله. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. ننتقل الآن إلى السؤال الأخير في نفس القطاع، والسؤال الأخير في هذه الجلسة بالطبع حول واقع المخيمات الصيفية للمستشار المحترم السيد محمد تاضمانت، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد تاضمانت:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين المحترمين،

تعد المخيمات محطة تربوية ومؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساعد الفرد على الإدماج داخل المجتمع ونظرا للدور المهم الذي تضطلع به هذه المخيمات وجب إيلاء العناية بها والرعاية اللازمين للرفع من مردودية هذا القطاع من تجهيزات وإمكانيات مادية وبشرية، إلا أن الملاحظ أن واقع المخيمات الصيفية يعكس بالملموس اختلالات وضعف في البنيات التحتية.

ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر المخيمات المتواجدة بجهة كلميم السمارة وعمالة طاطا وبلدية آقا وبلدية فم الحصن وبلدية فم ازكيط وهي مخيمات غير مستعملة نظرا لضعف التجهيزات بها والأمر الذي لا يحفز التنظيمات والجمعيات الشبابية والطفولية والسياحة داخليين أو أجنبيين على زيارتهما والإقامة بها باستثناء عدد قليل من السياح الأجانب الذين يتوفرون على الوسائل الخاصة.

لذلك علما بأن المنطقة تزخر بمآثر ومناظر طبيعية تستوجب الزيارة كما أن الجمعيات العاملة في هذا المجال بهذه الأقاليم لا تستفيد من المنح المخصصة لذلك حتى تتمكن من القيام بمراحل تخييمية بمختلف مناطق المملكة.

وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير على الإستراتيجية المزمع اتخاذها في إطار الدفع بعجلة هذا القطاع الحيوي إلى الأمام وكذا الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لكي تمر المرحلة التدخيمية في أحسن الظروف والأحوال؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الذي سيعطينا فرصة مرة أخرى للإجابة عنه وكان سبق لي أن أجبت عن هذا السؤال عدة مرات نظرا للاهتمام البالغ

الذي يوليه أعضاء البرمان بصفة عامة مشكورين لهذا القطاع.

باش ما نعودش الأجوبة اللي كانت عندي غادي نقتصر على بعض الأرقام باش نأكد للسيد المستشار المحترم نطمئنو أن قطاع التخييم بخير وهاذ الشي ماشي أنا اللي غادي نقولو غادي يقولوه الأرقام هذه المرة، نظرا لضيق الوقت غادي نعطيك بعض الأرقام.

في هاذ الخمس سنين الأخيرة الوزارة قامت بمجهود كبير، لما كنقول الوزارة ما كنقولش أنا، كنقول الموظفين والقطاعات الأخرى وخاصة الجمعيات التي تعمل معنا في هذا الميدان واللي هي تحت اللواء ديال الوزارة يعني هاذ الجهاز كلو بفضل واحد التنسيق الذي عمل بعد الأزمة اللي كانت في 97 الآن نقدو نقولو هاذ الجهاز منسق وكيخدم يدا في يد من جمعيات، من مرافق محلية، من سلطات محلية، من منتخبين، من وزارة، كاين واحد الاتفاق وواحد التنسيق اللي اعطى النتائج اللي غادي نعطي.

1 - ارتفاع عدد المستفيدين من 17 ألف سنة 97 إلى 48 ألف هذه السنة بهذا تضاعف عدد المستفيدين من الأطفال 3 مرات، هذه الأربعة سنين الأخيرة.

2 - ارتفاع الميزانية وهذا مجهود يمكن ننسبه للحكومة، الميزانية المخصصة لقطاع المخيمات بـ35٪ وهي أعطت هاذ النتائج اللي سبقت.

3 - ميزانية الاستثمار ارتفعت بـ140٪ سنة 2001 وغادية في واحد الوثيرة ديال الارتفاع كل سنة، هاذ الميزانية ديال الاستثمار هي اللي ساعدتنا على ترميم واحد العدد ديال المخيمات اللي كانت في واحد الحالة تستلزم الترميم، إضافة إلى إحداث عدد كبير من المخيمات الجديدة والمخيمات التي كانت مغلقة، حتى اللي كانت مغلقة هاذي 15 و20 عام نظرا لمشاكل الضوء والماء والمسالك إلى آخره.

أهم هذه المخيمات الجديدة أول مخيم أقيم بمدينة العيون على شواطئ مدينة العيون واللي أعطى نتيجة كبيرة. إن شاء الله مستقبلا حنا عندنا مخطط باش نطوره أكثر ويبدل يستقبل الأطفال من جميع أنحاء المغرب، هاذ المجهودات مكنت من إضافة 600 سرير اللي مكنتنا من إضافة 25 ألف مستفيد كما قلت في الأول غادي نبقى غير في الأرقام لأن الأرقام ما فيها نقاش.

هذا وإضافة إلى مواكبة مع هذه المجهودات المادية والعملية كاين مجهودات موازية بما فيها تنظيم تداريب للمؤطرين ولهذا ما سمعتوش الحمد لله نتمنى الله الخير مستقبلا تبقى الأمور هكذا ماعمركم سمعتو كاين شي حادثة ولا شي إصابة في هاذ 50 ألف طفل، 50 ألف طفل راه مهمة الواحد عندو غير أولادو في دارو صعيب باش يضبطهم.

الحمد لله بفضل التكوين والتأطير اللي قامت به الوزارة بتنسيق مع الجمعيات وشمل هذه السنة 2300 مؤطر تداريب مضبوطة متقونة علمية إلى آخره. لهذا ما عندناش المشاكل ديال هاذ الأطفال.

هذا وإضافة إلى تحسين مستوى التنظيم والتنسيق بين الفرقاء الآخرين لأن هاذ العملية ديال المخيمات كما قلت فيها الوزارة طبعا ولكن فيها الجمعيات ونغتنم الفرصة أنني نشكر هاذ الجمعيات اللي اللي كيشاركوا في هاذ العملية ديال التخييم على الانضباط ديالهم والمثابرة ديالهم والمجهودات ديالهم، ونختم السيد الرئيس، اسمح لي إذا أطلت أن قطاع التخييم نقدو نقولو اليوم هو بخير، السيد المستشار المحترم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار:

شكرا السيد الوزير على جوابه ولكن جهة كلميم السمارة المخيمات ديالها الناس ديال الجمعيات لم يستفيدوا حتى شي جمعية، أكثر من 500 جمعية كاينة حتى شي واحدة ما استفادت وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا الرئيس، السيد المستشار،

إذا كانت هناك جمعية عندها المواصفات ولم تستفد، فأنا مستعد لأن أناقشها معك، ولكن أنبهك وغادي تعطيني الحق، الاستفادة ضروري، ماشي.. أولا المسائل المادية، بحال اللي قلت ضروري من أطر كفأة لتأطير الأطفال. الجمعية اللي ما عندها أطر مكونة من طرف وزارة الشبيبة والرياضة ما يمكنش نعطوها تاخذ أولاد الناس تديهم للبحر ولا للجبل.. ولهذا درنا مجهود من أجل تكوين وتكوين المؤطرين. تنقول لك 2300 ديال الناس اللي أصبحوا كيدخلوا عندنا للمراكز وكيدربوا.. هذا مجهود كبير ولكن الجمعية اللي ما أرسلت لنا خلال السنة.. وكانعلنو عليهم باللي الدورات التدريبية غادي تكون من مرحلة إلى مرحلة، من تاريخ إلى تاريخ.. الجمعية اللي ما عندهاش مؤطرين تكونوا عندنا، من الناحية الأمنية، ما يمكنشي نعطوها مقاعد في التخييم.

هذه سنة خلقناها هذي ثلاث سنين واتبعناها، وهذا السي اللي قلت لك، الحمد لله نحن آن ما عندناس مفاجآت لأن الناس مكونين وعارفين المسؤولية ديالهم. وهاذو أطفال، ما يمكنش نعطوا أطفال الناس للي ما يعرفوش الأهمية ديال التخييم والطرق ديال التسيير، ديال التأطير. خص يكونوا الناس في المستوى عاد نتذاكرو في المسائل الأخرى.

السيد المستشار، إذا كانت شي جمعية اللي فيها المواصفات، ولم تستفد، أنا مستعد نشوف معك. شكرا، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن باسمكم، السادة المستشارين المحترمين، نشكر السيد وزير الشبيبة والرياضة. وبهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة.

وأعلن عن رفع الجلسة، وشكرا للجميع.